الأمم المتحدة

A/57/PV.39

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

الجلسة العامة **٣٩**
الأربعاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٥٢ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام (A/57/387 و Corr.1)

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): تؤيد باكستان جهود الأمين العام لتعزيز الأمم المتحدة. إن عزمه على تعزيز الدور الرئيسي للأمم المتحدة في الشؤون الدولية يعبر عن طموحات شعوب العالم. إن العملية المستمرة لإصلاح وإعادة تنشيط منظمتنا ضرورية لتمكينها من التصدي للتحديات والاستجابة للفرص القائمة في العالم الجديد الذي بدأ مع مطلع القرن الحادي والعشرين.

إننا نرحب بتقرير الأمين العام المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات''. ونأمل أن يساعد هذا النقاش في صياغة استجابة متفق عليها وفعالة للمقترحات والتوصيات الهامة الواردة في التقرير.

وبشكل عام، يتناول التقرير ثلاث فئات من القضايا. الأولى، هناك مقترحات تسعى إلى تبسيط عمل الأمانة العامة وتعزيز عمل الآلية الحكومية الدولية. وبصفة عامة، ينبغي لمثل هذه المقترحات أن تنال تأييدا قويا من الجمعية. والفئة الثانية هي المقترحات التي تؤثر على العمليات الحكومية الدولية. وبشأن هذه المقترحات، ينبغي للجمعية أن توفر التوجيه للأمين العام، ضمن أمور أخرى، من خلال هذا النقاش. ثم هناك فئة ثالثة من القضايا التي تتطلب إما توضيحا من الأمانة العامة أو النظر الحكومي الدولي فيها بدرجة تكفي للتمكين من صياغة قرارات مقبولة على نطاق واسع.

وأود أن أشرح وجهات نظر باكستان بشأن بعض القضايا الرئيسية التي يشملها تقرير الأمين العام.

إننا نتفق على أن برامج وأعمال الأمم المتحدة ينبغي أن تبرز الأولويات الراهنة والجديدة للمنظمة. ويقدم إعلان الألفية رؤية شاملة تبين هذه الأولويات على نطاق واسع.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-66754 (A)
0266754

لكن من الحتمي في عالم يزداد عولمة بوتيرة سريعة أن تظل المشاكل والأولويات تتغير وتتطور.

نحن سعيدون لأن الأمين العام أوضح أن قائمة الأولويات التي ذكرها في تقريره هي للتوضيح فقط وليست شاملة. ونعتقد أن قائمة بالأولويات تكون أكثر شمولا وتوازنا ينبغي أن توضع من خلال هذه المناقشة والمشاورات غير الرسمية التي ستعقبها بغية التأمل في قراراتنا على نحو مناسب.

وتقوم حاجة واضحة إلى ترشيد وتبسيط آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويتعين العمل على ثلاثة مستويات على الأقل. أولا، إن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بحاجة إلى إصلاح كبير. ويتعين أن نتأكد من أن تمويل مختلف أنشطة حقوق الإنسان التي تضطلع بها المفوضية يتمشى مع الأولويات التي حددتها الدول الأعضاء، خاصة لجنة حقوق الإنسان. وبرامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ينبغي أن تمول في العادة جميعها من الميزانية العادية. ويتعين تشجيع تحقيق التوازن بين تعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما فيها الحق في التنمية، والحفاظ على هذا التوازن. ويتعين إدخال التوازن أيضا في تكوين كادر موظفي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ثانيا، يتعين أيضا تبسيط آليات حقوق الإنسان العديدة. فحاليا يوجد حوالي ٣٠ مقررا وممثلا خاصا عينتهم اللجنة. ويوجد تداخل بين ولايات العديد من هذه الآليات، ومن الواضح أن كل مقرر خاص يسعى إلى تغطية كل صغيرة وكبيرة في الولاية المسندة إليه. وتقارير المقررين الخاصين المطولة لا تخضع لأية دراسة متعمقة؛ كما أنها لا تثير أي حوار حقيقي. وينبغي أن يطلب من لجنة حقوق الإنسان تقديم توصيات حول الطريقة التي يمكن بواسطتها تخفيض عدد هذه الآليات الخاصة، التي كثرت، وتعزيز كفاءتها وأهميتها.

ثالثا، تشجيع حقوق الإنسان على المستوى القطري يتعين أن يتم بطريقة مدروسة جيدا. فتعيين موظفين مسؤولين لحقوق الإنسان في مكاتب الأمم المتحدة القطرية ليس الطريقة الأفضل لفعل ذلك. لأن معظم هذه المكاتب القطرية موجود في البلدان النامية، مما يعزز الانطباع بأن مشاكل حقوق الإنسان موجودة في العالم النامي فقط.

ونؤيد إعادة هيكلة إدارة شؤون الإعلام. والمواضيع ذات الأولوية، التي ستنبثق منها رسائل الأمم المتحدة الرئيسية، ينبغي أن تحددها لجنة الإعلام وليس إدارة شؤون الإعلام. ونحن غير مقتنعين بجدوى إنشاء مكاتب إقليمية – في بعض المناطق على الأقل. وفي المقام الأول، ينبغي أن تضع لجنة الإعلام مبادئ توجيهية ومعايير عامة لتطبيقها في كل منطقة، مع مراعاة خصائص المنطقة.

ونؤيد اقتراح الأمين العام في الفرع الثالث بتخفيض عدد التقارير والاجتماعات. فالزيادة الكبيرة في كليهما جاوزت القدرات الاستيعابية للوفود الصغيرة وحتى المتوسطة الحجم وبدأت تقوض القيمة التمثيلية لمداولاتنا وقراراتنا. ونأمل ألا يتم إعداد تقارير مقتضبة على حساب ضمان التوازن السياسي أو استبعاد قضايا في ميادين هامة للبلدان النامية.

ونؤيد من حيث المبدأ الخطوات التي اقترحت في الفرع الرابع لتحسين مجال التنسيق. وبالنسبة للبرمجة المشتركة المقترحة في الإجراء ١٤، سيكون من المستصوب استحصال آراء وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والبلدان المعنية. ونحن نؤيد المسؤولية المعززة التي تعطى للمستشارين المكلفين بمهام خاصة في أفريقيا.

وسنرحب بإعداد وثيقة توضح أدوار ومسؤوليات مختلف برامج المساعدة الفنية التي تقدمها الأمم المتحدة، وتقديمها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية ترشيد هذه البرامج.

واقتراح الأمين العام الرامي إلى تنظيم العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني مبادرة جيدة التوقيت ومهمة. فالمجتمع المدني يقوم بدور متزايد الأهمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومسائل الحكم الرشيد والسلم والأمن. إلا أن عدد منظمات المجتمع المدني ازداد زيادة كبيرة جدا في السنوات الأخيرة. ولا تتمتع جميع المنظمات بنفس النوعية الجيدة والمصداقية. ولكي تستفيد الأمم المتحدة من إسهام هذه المنظمات، يتعين عليها أن تقيم بتعمق أكبر جوانب القوة والخبرة لكل منظمة وأن تنشئ آليات يمكن من خلالها الحصول على أفضل وجه على إسهامات هذه المنظمات في الميادين ذات الصلة. ونوصي بأن تقترح لجنة المنظمات غير الحكومية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المجتمعة على مستوى الممثلين الدائمين، مبادئ توجيهية وإجراءات لهذا الغرض.

ونشاطر الأمين العام شعوره بعدم الرضا عن عملية التخطيط والميزانية في الأمم المتحدة. إلا أننا غير مقتنعين تماما بأن الحل المقترح في التقرير هو الأفضل. فقد كانت عملية التخطيط والميزانية الحالية ناجحة نسبيا لعدة سنوات. ويتعين أن تنظر لجنة البرنامج والتنسيق، وهي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الخطة المتوسطة الأجل من منظور برنامجي للتأكد من أن البرامج المقترحة تتطابق مع الولايات الممنوحة للهيئات الحكومية الدولية. وهذا دور هام للغاية ويوفر وسيلة لضمان عدم وجود سوء تفسير للولايات الحكومية الدولية. الضعف ليس نتيجة للعملية. ولكنه ناشئ من حقيقة أن التمثيل في لجنة البرنامج والتنسيق ليس على مستوى يؤدي إلى فحص الخطة المتوسطة الأجل من منظور السياسة العامة. لقد كانت الخطة المتوسطة الأجل تقليديا وثيقة طويلة وقراءتها مملة واستيعابها صعبا. وإذا تمكنا من ضمان وضع خطة متوسطة الأجل أكثر إيجازا واستراتيجية، مصحوبة بمشاركة على مستوى أرفع في لجنة البرنامج والتنسيق – على مستوى كبار المسؤولين أو الممثلين الدائمين – فإننا لن نحتاج إلى التخلي عن نظام جرى تجريبه واختباره لصالح ترتيب جديد غير واضح بعد.

وقد تكون هناك خيارات أخرى تخدم هذا الغرض. فعلى سبيل المثال، يمكن جعل لجنة البرنامج والتنسيق تتألف من خبراء شأنها شأن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ويقترح وفد باكستان أن تناقش هذه المسألة من قبل فريق عامل مفتوح باب العضوية، يجتمع على مستوى الممثلين الدائمين، بمساعدة خبراء، أثناء الدورة السابعة والخمسين، تمهيدا لاتخاذ قرار في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

وبالنسبة لإدارة الموارد البشرية، التي نوقشت في الفرع السادس من التقرير، تدعم باكستان، من حيث المبدأ، التدابير التي من شأنها أن تعزز كفاءة الأمانة العامة وأن تساعد على تكوين قوة عمل من موظفين متعددي المهارات ومنظمين بطريقة جيدة يوظفون على أساس الاستحقاق والكفاءة مع إيلاء الاهتمام اللازم للتوازن الجغرافي.

ونحن نفهم أنك سيدي الرئيس، تنوي، عقب هذه المناقشة، عقد مناقشات غير رسمية لوضع مشروع قرار يوفر للأمين العام التوجيه الاستراتيجي الذي سعى للحصول عليه من الجمعية العامة. وينبغي أن يشتمل مشروع القرار الذي سيعتمد في هذه المرحلة على رد الجمعية على مختلف أنواع الإجراءات التي اقترحها الأمين العام. ونحن نتطلع إلى اقتراحاتك سيدي بخصوص الآلية التي ترغب في استخدامها في المضي قدما في صياغة قرار الجمعية العامة. ونحن واثقون

بأن عملية التفاوض، بقيادتك القديرة، ستكون شفافة وشاملة، وستضمن أن يعبر القرار على نحو مناسب عن الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في هذه المناقشة.

السيد نغوين ثان شاو (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشيد بالأمين العام لبدئه المناقشة حول هذا البند الهام المعنون ''تعزيز منظومة الأمم المتحدة''. ونتقدم بالشكر أيضا إلى نائبة الأمين العام على دورها في إعداد التقرير المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات''، الوارد في الوثيقة A/57/387. ففي ذلك التقرير الجزل القصير نسبيا، الذي ساعد على توفير مبالغ كبيرة، قدمت هي وفريقها إلى الجمعية العامة سلسلة اقتراحات بغية جعل هذه المنظمة أقوى وأكثر فاعلية ليتسنى لها تحقيق الأهداف التي حددت لها في إعلان الألفية. ويرحب وفدنا بالتقرير ويرغب في إبداء بعض الملاحظات حول جوانب معينة منه.

إن الحاجة إلى أمم متحدة قوية فعالة تزداد حتميتها في هذا القرن. ومن الواضح أن الأهداف الموضوعة في إعلان قمة الألفية لا يمكن تحقيقها بنجاح دون تعزيز المنظمة. ولذلك، فإن عملية الإصلاح الرامية إلى زيادة ترشيد هيكل الأمم المتحدة، ينبغي أن تستمر وتتسارع. ووفدي يتعهد بتقديم دعمه التام لتعزيز أجهزة المنظمة الأساسية، وعلى وجه الخصوص الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

فيما يتعلق بالجمعية العامة، نؤيد الخطوات الأخيرة الرامية إلى تحسين أساليب عملها، مثل المقرر بانتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية العامة، وكذلك أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية، قبل بداية الدورة العادية بثلاثة أشهر، أو ممارسة دمج مناقشة البنود المترابطة خلال الجلسات العامة وجلسات اللجان الرئيسية.

فيما يتعلق بمجلس الأمن، نوافق تمام الموافقة على القول إن إصلاح الأمم المتحدة لن يكتمل بدون إصلاح المجلس. وليس سرا أن ذلك الجهاز ينبغي أن يكون مسؤولا بشكل أكبر عن أعماله أمام الجمعية العامة، وأكثر تمثيلا حتى يعبر عن واقع اليوم – عن طريق توسيع فئتي العضوية غير الدائمة والعضوية الدائمة – وأكثر ديمقراطية وأكثر شفافية في أساليب عمله. وبينما نلاحظ التحسينات في أساليب عمل المجلس، مثل زيادة عدد الاجتماعات المفتوحة بمشاركة الدول غير الأعضاء بالمجلس، نأسف لأن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن عجز عن إحراز أي تقدم بعد عقد من المناقشة الأمر الذي يعطينا انطباعا مؤلما بأنه يلف ويدور حول نفس الموضوع.

منذ عامين حدد زعماء الدول الأعضاء بالأمم المتحدة أولوياتنا على النحو التالي:

> ''الكفاح من أجل التنمية لجميع شعوب العالم، ومكافحة الفقر والجهل والمرض؛ ومناهضة الظلم؛ ومحاربة العنف والإرهاب والجريمة؛ والحيلولة دون تدهور بيئتنا المشتركة وتدميرها''. (A/RES/55/2، الفقرة ٢٩)

ومما لا شك فيه أن تلك الأولويات ينبغي أن تكون على قمة جدول أعمال الأمم المتحدة وأنشطتنا الرئيسية. ومع أن المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية الذي عقد في مونتيري، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، الذي عقد في جوهانسبرغ ارتقيا بشكل ما إلى مستوى توقعاتنا، فإننا نحتاج إلى أعمال وتدابير ملموسة بشكل أكبر. كما نحتاج إلى آلية لتنسيق جهود التنمية على نطاق عالمي لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من كل الفرص التي توفرها العولمة، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق

بالتجارة والاستثمار، ولضمان مشاركتها بشكل أكبر في عملية صنع القرار.

وفي هذا السياق، نجد أن الفرع الثاني من التقرير المعنون ''الاضطلاع بالأمور الهامة''، يبدو غير متوازن بشكل ما لأن مسائل حيوية عديدة – مثل مسائل التنمية والقضاء على الفقر – لم تولى الاهتمام المقصور في إعلان قمة الألفية، بينما جرى حصر وتناول بعض المسائل الأخرى بإجراءات محددة وملموسة جدا.

فيما يتعلق بتنظيم أعمال الأمانة العامة، ينبغي ملاحظة أن الأمين العام اقترح عددا كبيرا من التدابير لهذا الغرض، مثل تبسيط التقارير، وتحسين الجدول الزمني للاجتماعات، وتنسيق أنشطة أمانات اللجان الرئيسية، وإعادة هيكلة مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة، وتحسين مكتبات الأمم المتحدة، وتحسين إدارة الوثائق. ووفدي يرى أنه لا بد في أي إصلاح، من تشجيع ودعم التبسيط وتجنب التكرار والقضاء على الازدواجية، شريطة ألا ينطوي ذلك على آثار مالية وأن يراعي شواغل الدول الأعضاء بقدر كاف.

أخيرا وليس آخرا، يشاطر وفدي الأمين العام رأيه بأن رفع كفاءة الموظفين يكفل مساهماتهم الحيوية في نجاح المنظمة. ونحن نلاحظ بارتياح أن الأمين العام ملتزم بتوظيف المرشحين الأكفاء من البلدان غير الممثلة أو الممثلة قليلا. وفي هذا الخصوص، نود أن نرى تدابير محددة لتصحيح آلية التوظيف الحالية غير المتوازنة.

في الختام، أود أن أعرب عن تقدير وفدي الخالص لجهود الأمين العام لجعل الأمم المتحدة أداة أقوى وأكثر فعالية في خدمة الشعوب حول العالم. وأنا أؤكد له تعاون ودعم وفدي الكاملين، وآمل مخلصا أن نرحب به بحرارة في فييت نام في وقت ما من العام القادم.

السيد كاسمسارن (تايلند) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بضم صوتي إلى كل الذين تكلموا قبلي في الإعراب عن تقديرنا للأمين العام لمشاطرته إيانا أفكاره وخططه في تقريره عن تعزيز منظومة الأمم المتحدة (A/57/387). وأود أيضا أن أشكر السيدة لويز فريشيت، نائبة الأمين العام، لإعطائها البلدان الأعضاء المزيد من التفاصيل عن المسائل المثارة في التقرير.

التقرير يوفر لنا استعراضا شاملا واسعا للطريقة التي ينوي بها الأمين العام إحداث التغيير والتحسين فيما يتعلق بالأمانة العامة حتى يمكنها أن تخدم المنظمة والدول الأعضاء بها على نحو أفضل. ويثير أيضا مسائل تمثل تحديا تتعلق بإنعاش هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية ليس فقط فيما يخص أساليب عملها وإنما أيضا أهميتها وفعاليتها في التعامل مع التحديات التي لا تعد ولا تحصى للعالم المعولم. وتلك الأفكار والخطط ستفيدنا بالتأكيد عندما نستعرض عملية إصلاح المنظمة بأسرها. ولهذا، فإن مناقشتنا اليوم بشأن هذا البند هامة وتجيء، بالتالي، في أنسب وقت، وينبغي أن ينظر إليها أيضا في السياق الأوسع لإصلاح مجلس الأمن والجمعية العامة.

يثني وفدي على الأمين العام لمتابعته الحثيثة لهذا الموضوع بجعله إحدى أولوياته منذ تولي منصبه رئيسا تنفيذيا للمنظمة في ١٩٩٧. والواقع أنه بادر باتخاذ العديد من التحسينات القيمة في عمل وأداء الأمم المتحدة بتغيير تكوين الأمانة العامة وتعديل هيكلها التنظيمي وتقليص حجمها. وتايلند ترحب بتلك المبادرات وستواصل تأييد جهوده لتحقيق المزيد من التحسينات في الأمم المتحدة.

إننا نعتقد بأن الأمم المتحدة، باعتبارها مؤسسة متعددة الأطراف عالمية، بحاجة إلى أن تتطور مع الظروف المتغيرة لكي تظل فعالة وذات صلة بالواقع. وعملية إصلاح

المنظمة ينبغي أن تنفذ مع المراعاة التامة لتطلعات وتوقعات الدول الأعضاء، وأيضا لمستويات التنمية المختلفة فيما بينها. ولذلك، يود وفدي أن يقدم بعض أفكارنا وآرائنا بشأن طرق تحسين أداء المنظمة.

أولا، يرى وفدي أن إعلان قمة الألفية والمؤتمرات الدولية الكبرى التي عقدت في العقد الماضي ينبغي أن تكون خريطة الطريق للأمم المتحدة في وضع برنامج عملها. والاستعراض الشامل لأنشطة الأمم المتحدة ضروري لضمان أن تركز المنظمة تركيزا مناسبا على المسائل الهامة، مثل العولمة وأثرها على التنمية، والقضاء على الفقر، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، ومنع نشوب الصراعات المسلحة، وأن تصبح قادرة على تحقيق نتائج ملموسة.

ولذلك يرجو وفد بلادي أن يتمكن الأمين العام من تقديم استعراض أكثر شمولا للمنظمة، بعد أن يأخذ في الحسبان هذه القضايا ذات الأولوية، حتى يمكن تقييم نواحي القوة والضعف فيها،

ثانيا، ترحب تايلند بخطة الأمين العام لإيجاد قدر أكبر من التماسك والكفاءة والفعالية فيما بين مختلف وكالات الأمم المتحدة وبرامجها في البلدان المضيفة. ونؤيد فكرة التجميع المشترك للموارد والبرمجة المتصلة ببعضها ولقواعد البيانات المشتركة وشبكات المعرفة فيما بين الوكالات والبرامج دون تأثير كبير على تخصيصات الميزانية الحالية. ويشابه هذا النهج مفهوم حكومة تايلند للمسؤول الإداري الرئيسي لإدارة منظماتها العامة بالخارج، الذي يتضمن جملة أمور منها تجميع الموارد وتشجيع العمل الجماعي في إطار هيكل وقيادة موحدين.

ثالثا، ترى تايلند أن خطة الأمين العام الرامية إلى زيادة الموارد على نحو واقعي، فضلا عن التعديلات الناتجة عن التضخم والتغيرات في أسعار العملة، من أجل الميزانية البرنامجية المنقحة التي تبدأ من الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، قد لا يكون من الممكن تنفيذها في الوقت الحالي. ولا يزال هناك عدد من البلدان النامية وأقل البلدان نموا يمر بمرحلة الانتعاش بعد الأزمات المالية التي حدثت في أواخر التسعينات، فضلا عن معاناة البعض الآخر من صعوبات مالية واقتصادية في الوقت الحالي. وفي جميع المداولات حول هذه القضية يجب أن يؤخذ في الحسبان مبدأ قدرة البلدان النامية وأقل البلدان نموا، التي تشكل أغلبية أعضاء هذه المنظمة، على الدفع. والنهج الذي ينبغي أن نأخذ به في هذه القضية هو أن ندرس طرق زيادة وفورات الميزانية من خلال إدخال الإصلاحات، بحيث يمكن استخدام هذه الوفورات للمحافظة على الميزانيات البرنامجية في المستقبل على المستوى الحالي.

رابعا، يبدو أن اقتراح الأمين العام بتحسين نظامي التخطيط ووضع الميزانيات عن طريق تزامن الخطة المتوسطة الأجل مع ميزانية السنتين البرنامجية المقترحة لتغطية سنتين، اقتراح عملي ومعقول. وهذه هي الحالة أيضا بالنسبة لمطالبة الأمين العام بقدر أكبر من المرونة في إعادة تخصيص الموارد بين البرامج يصل إلى ١٠ في المائة في فترة ميزانية واحدة. وترجو تايلند أن تؤدي هذه التدابير إلى تحقيق إدارة مالية أفضل للمنظمة. ونوافق أيضا على الخطة المقترحة لتحسين وتبسيط نظامي التخطيط ووضع الميزانيات الاعتيادية وميزانيات حفظ السلام، بالإضافة إلى صناديق الائتمان الطوعي، وهي المورد الأساسي في تنفيذ برنامج عمل المنظمة.

أخيرا، تشكل قضية الموارد البشرية للمنظمة مسألة ذات أهمية كبيرة كما أنها تثير القلق لدى جميع الوفود

ونؤيد تماما الآليات والحوافز الرامية إلى تحسين كفاءة الموارد البشرية، وبخاصة في حالات التعيين والترقية وتحديد الرواتب. ونؤيد أيضا الاقتراح بإلغاء القيود المفروضة على عدد الموظفين من فئة الخدمات العامة المؤهلين للترقي إلى الفئة الفنية وبزيادة الحصة السنوية لمناصب الدرجة الثانية من الفئة الفنية ٢ أ المتاحة للمرشحين الناجحين في اختبار الترقي من فئة الخدمات العامة إلى الفئة الفنية إلى ٢٥ في المائة. ويرجو وفد بلادي أن يرى هذه المقترحات وقد نفذت في أقرب فرصة دون أية قيود على موظفي فئة الخدمات العامة المؤهلين ودون تمييز بينهم.

وفي هذه الفترة الحاسمة المليئة بالتغيرات والشكوك أصبحت الأمم المتحدة، كونها مؤسسة تعددية عالمية، أفضل أمل للإنسانية في عالم أكثر سلاما وغيره وازدهارا. وستعتمد قدرة المنظمة على الارتقاء إلى ما يتوقعه المجتمع الدولي منها على عنصرين. أولهما قدرة الأمانة العامة، بهيئة موظفيها الفنيين ذوي الكفاءات الرفيعة، على التغير والتكيف لمواءمة المطالب التي تواجهها والتي تتزايد بصفة مستمرة، واستعداد الأمانة العامة لذلك. والعنصر الثاني هو الالتزام الصارم من جانب البلدان الأعضاء بدعم عمل المنظمة والإسهام فيه. وينبغي أن يكون هذا الالتزام عمليا ومتناسبا مع الموارد المحدودة لتلك البلدان. وهذان العنصران يجب أن يكمل أحدهما الآخر لكي تحافظ الأمم المتحدة على أهميتها في هذه الأوقات العصيبة، ولكي تصبح أداة لإحداث المزيد من التغيرات الفعالة لخدمة البشرية. وستبقى تايلند ثابتة في دعمها لأمم متحدة تتمتع بفعالية أكبر وصلة بالواقع أشد، وستواصل الاضطلاع بدورها لتحقيق هذا الهدف.

السيد ريفاس (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على عرض تقريره. والبنود المعروضة على الأمم المتحدة لن يكتب لها النجاح إن لم نسع كل يوم إلى تدعيم الأمم المتحدة. ولهذا، ترحب كولومبيا بالتقرير، الذي يقترح سبيلا يجب أن يتبع ويرسي مجموعة من التدابير يجب أن يتخذها الأمين العام والأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن.

ويدرك وفد بلادي إنجازات المنظمة في الأعوام القليلة الماضية في طائفة عريضة من البنود. وقيادة الأمم المتحدة أساسية في إحراز التقدم في تحقيق أهداف، مثل استئصال شأفة الفقر ومكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك في نجاح بعض عمليات حفظ السلام، مثل تلك الموجودة في سيراليون وكوسوفو وتيمور – ليشتي.

ولكي نحرز تقدما حاسما في جميع المجالات التي تثير القلق للمنظمة ولكي نحل بفعالية جميع المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم فإننا نحتاج إلى التزام أكبر من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، ويجب علينا أن ندرس ونطبق أفكارا جريئة وطموحة، مثل تلك التي تقدم بها الأمين العام لتعزيز المنظمة. ونحتاج إلى إنعاش أجهزتها الرئيسية وجعلها أكثر كفاءة عن طريق ربطها بواقع شعوبنا.

ومع أن الأمم المتحدة تواجه اليوم مشاكل خطيرة، مثل ضعف التعددية والصعوبات الإدارية والبيروقراطية المعهودة في أية منظمة عالمية النطاق حقا، فإن شعوبنا ترى في الأمم المتحدة مؤسسة راسخة تحظى بالاحترام وتتصدى بقدر طاقتها للتحديات التي تواجهها، منظمة جمعت في مجال عملها إسهامات مختلف الدول والأطراف الفاعلة الدولية. وتسهم آراء هذه الأطراف على نحو كبير في إنعاش وإثراء المناقشات والبحوث الرامية إلى إيجاد حلول للمشاكل والقضايا الحساسة المدرجة في البرنامج العالمي.

غير أن ما يجب الاضطلاع به ما زال كثيرا. ولهذا تشارك كولومبيا، وستواصل المشاركة بفعالية، في المشاورات

والأفرقة المفتوحة باب العضوية وغير الرسمية للنظر في مقترحات الأمين العام وسندرس الوسائل التي تقدم بها الأمين العام في مجال اختصاصه. وسنعزز التدابير التي اقترحها الأمين العام وغيره والتي نعتبرها مفيدة لإنعاش الجمعية العامة. ومحفل، كالجمعية العامة، الذي تجعله عالميته وعضويته غاية في الأهمية، يجب أن يتغلب على الصعوبات التي يواجهها اليوم، وهي تداخل البنود، والنقاش المكرر العقيم، والتفاوض على قرارات أثرها السياسي واه، وغيرها.

ومن الجوانب الأساسية الأخرى التي يجب على الدول الأعضاء معالجتها في عملية تدعيم الأمم المتحدة إصلاح مجلس الأمن فيما يتعلق بكل من أساليب عمله وعضويته. وستواصل كولومبيا تعزيز هذه العملية بغية جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا في عضويته وأكثر مرونة في طرق عمله.

لقد عرض الأمين العام في هذا التقرير قائمة تحتوي على ٣٦ إجراء أو تدبيرا تستهدف التصدي للتحديات الناتجة عن نواحي القصور التي اكتشفت في سير عمل المنظمة. والمشاورات غير الرسمية التي بدأت حول هذا البند ستتيح الفرصة للرجوع إلى كل عمل من هذه الأعمال بتفصيل أدق. وأود في الوقت الراهن أن أؤكد من جديد استعداد وفد بلادي بدراسة وتعزيز الإصلاحات الواجب الاضطلاع بها في الأمم المتحدة، التي توليها شعوبنا وحكوماتنا المهمة الصعبة لصون السلم والأمن وحل المشاكل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الدولي والمحافظة على البنية وتعزيز التطور الاقتصادي والاجتماعي للجنس البشري.

السيد أبو الحسن (الكويت): أود في مستهل هذه الكلمة أن أعبر عن تقديرنا في الكويت للجهود البارزة التي يبذلها الأمين العام السيد كوفي عنان شخصيا في مجال تعزيز دور منظمة الأمم المتحدة والسعي نحو إثبات فاعليتها وجعلها منظمة تتسم بالديناميكية والمرونة في التفاعل مع المتغيرات والتحديات الدولية، وكذلك العمل على تعزيز إمكانياتها لمواجهة هذه التحديات وفقا لتطلعات جميع شعوب العالم.

لقد تدارس وفد بلادي محتويات تقرير الأمين العام عن تعزيز الأمم المتحدة (A/57/387) وهو موضوع البند الذي نناقشه اليوم والذي يتضمن إجراءات تمثل المرحلة الثانية من استراتيجية الإصلاح التي بدأ بها الأمين العام منذ توليه منصبه عام ١٩٩٧. ونحن بدورنا نقدر اهتمام الأمين العام بآراء الدول بشأن هذا الموضوع الهام بالنسبة لنا، نظرا لما ينطوي عليه من أمور وقضايا تمس عملنا اليومي هنا في مقر الأمم المتحدة، والذي يتوجب علينا مناقشته باهتمام واتخاذ الإجراء المناسب والمتفق عليه من الجميع بشأن تطبيق إجراءات ما تضمنه التقرير من مقترحات.

إن الكويت ترى بأنه من الأهمية قبل الخوض في تفاصيل ما ورد في تقرير الأمين العام المطروح أمامنا اليوم بشأن الإصلاح أن نتفق على مبادئ عامة ترسم طريقة تعاملنا مع هذا الموضوع، وهذه المبادئ هي: أولا، لا بد أن تكون عملية الإصلاح عملية مستمرة دون توقف مع أخذ مبدأ المرونة بالاعتبار في ابتكار إجراءات الإصلاح وتطبيقاتها.

ثانيا، أن يتم أخذ آراء كافة الدول باهتمام متساو، وأن تتم مناقشة الخطوات بطريقة تعكس مبدأ الشفافية.

ثالثا، إننا نعتقد بأن عملية الإصلاح هي مسؤولية جماعية مشتركة بين الأمانة العامة من جهة والدول الأعضاء الممثلة في الجمعية العامة من جهة أخرى. ونشدد هنا على الدور الرئيسي للأمانة العامة في إرشاد الدول نحو بعض الأمور والمسائل التي قد تفيد الجميع خلال تطبيق إجراءات

الإصلاح، ولا بد من انتهاج أسلوب التفاعل والحوار المتبادل والصريح بين الأمانة العامة والدول الأعضاء في هذا المجال.

رابعا، إن العامل الرئيسي في نجاح جهود الإصلاح هو اتخاذ الإجراء السريع الذي يضع مقترحات الإصلاح المتفق عليها موضع التنفيذ دون تأخير، ومن ثم تأجيل الأمور غير المتفق عليها إلى مرحلة لاحقة.

خامسا، الإيمان مجددا بأن منظمة الأمم المتحدة منظمة حكومية تهدف خدمة شعوب العالم، ولا بد عند السعي في عملية الإصلاح أن تؤخذ في الاعتبار كافة الجوانب المتعلقة بالأبعاد السياسية. ولا بد هنا أن تتماشى عملية الإصلاح مع الواقع السياسي لمواقف الدول الأعضاء، لا أن يتبع أسلوب الشركات الخاصة ذات الهدف الربحي في مجال الإصلاح.

إذا ما اتفقنا على هذه المبادئ العامة، فإنه يمكن العمل بموجبها لمناقشة التفاصيل الفنية المتعلقة بإجراءات الإصلاح المقترحة في تقرير الأمين العام المطروح أمامنا اليوم.

وفي هذا السياق، أقترح على رئيس الجمعية العامة أن يركز الآن وقبل كل شيء على الإجراء الذي سوف يتخذ والنهج الذي ستسير عليه المشاورات. وأقترح في هذا المجال ما يلي:

أولا، أن يتم عقد جلسات للمشاورات غير الرسمية يتم خلالها مناقشة كافة الإجراءات المقترحة من قبل الأمين العام والواردة في التقرير، وأن يتم وضع جدول أعمال لكل جلسة، وأن تحدد الإجراءات التي ستناقش وفقا للتقسيم الوارد في التقرير، وأن يسمح للدول بالتعبير عن رأيها الفني حيال كل إجراء. ومن هذا المنطلق، يمكن التعرف على أكثر المقترحات التي تحظى بقبول عام من قبل الدول.

ثانيا، يمكن لرئيس الجمعية العامة، ومن خلال من سيعينهم من مندوبين لمساعدته في متابعة هذه الجلسات والمناقشات، وبمجرد التمكن من تحديد أكثر الإجراءات والمقترحات التي تحظى بقبول عام من قبل الدول، أن يمضي في صياغتها على شكل مشروع قرار بحيث تكون جاهزة للاعتماد والتنفيذ فور انتهاء الدول من عملية التشاور التي ستجرى بشأنها.

ثالثا، نقترح، على إثر تحليل مواقف الدول التي ستستمع إليها الجمعية خلال مناقشة هذا البند، العمل على فهرسة وتصنيف الإجراءات المقترحة والواردة في تقرير الأمين العام بحيث يسهل التعامل معها عند العمل على إعداد الإجراء ومشروع القرار الذي سيطرح للتعامل مع مقترحات الأمين العام.

ولعل وفد بلادي وجد بعد الدراسة السريعة لطبيعة المقترحات التي وردت في التقرير أنها تنطوي على التقسيم التالي: (أ) إجراءات ترتبط بالصلاحيات الممنوحة للأمين العام والتي يمكن أن يقوم بها دون الحاجة لمعرفة آراء الدول بشأنها، إلا أن من المهم أن يتم طرحها في أي مشروع قرار سيعتمد لتأخذ المباركة الكاملة من قبل الدول الأعضاء؛ (ب) المقترحات المتعلقة بالمسائل الملحة والتي تحظى باتفاق عام نظرا لمناقشة الدول لها في الفترة الماضية، وهي تلك المتعلقة بترشيد عمل الجمعية العامة، وكذلك تقليص عدد التقارير وعدد الاجتماعات التي تعقدها كافة أجهزة الأمم المتحدة؛ (ج) مقترحات فنية تستوجب المناقشة في إطار الأجهزة الفنية المعنية بها، وأن تناقش من قبل أعضاء هذه اللجان والدول الأعضاء الأخرى المهتمة بها؛ (د) إجراءات لا بد من تأجيل اتخاذ أي إجراء عاجل بشأنها وتتعلق بقضايا استراتيجية وأخرى تتعلق بفلسفة عمل الأمم المتحدة والتي لا بد من مناقشتها باستفاضة ومنح الوقت الكافي للدول الأعضاء لدراستها قبل اعتماد أي إجراء بشأنها. ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني والشراكة مع القطاع الخاص والتعامل مع

موظفي الأمم المتحدة المصابين بمرض فيروس الإيدز والإجراءات الخاصة بإدارة شؤون الإعلام، وغيرها من الإجراءات التي لا شك للجميع اهتمام بها.

إن وفد بلادي سيساهم بفعالية وإيجابية خلال المشاورات القادمة التي سيجريها قريبا بشأن هذا البند. كما ستسنح لنا الفرصة للتعبير عن مواقفنا بوضوح عن مجمل الإجراءات المقترحة، وخاصة تلك التي يؤيدها وفد بلادي ويتفق معها وهي: أولا، أفكار الأمين العام بشأن اتباع النهج الشامل في التعامل مع القضايا المطروحة على جدول أعمال الأمم المتحدة؛ ثانيا، المقترحات والإجراءات التي من شأنها تخفيف العبء عن الدول الأعضاء ذات الوفود الصغيرة والأمانة العامة، والهادفة إلى تقليل عدد الاجتماعات المعقودة وتقليص عدد التقارير المطروحة وتبسيط إجراءات العمل في أجهزة الأمم المتحدة كافة وخاصة الجمعية العامة. وأناشد الجمعية العامة اعتماد الإجراءات الواردة بشأنها بالسرعة الممكنة؛ ثالثا، تعزيز كفاءة وقدرة موظفي الأمم المتحدة واعتبارهم جميعا موظفين دوليين وبدون تمييز، لا سيما موظفو الخدمات العامة.

في ختام كلمتي، لا بد من الإشادة ببعض الإجراءات التي اتخذها الأمانة العامة، بالتفاعل مع الدول الأعضاء، في مجال ترشيد أعمال الجمعية العامة، والتي بدأنا نقطف ثمارها خلال هذه الدورة والتي يجب أن تكون مثالا يحتذى عند التعامل مع مقترحات الأمين العام الواردة في تقريره المطروح أمامنا اليوم، مع التأكيد على أن هدفنا الرئيسي هو الاستمرار في ترسيخ المفهوم الذي بدأت الكويت تطبقه كمنهج علمي لأبنائها، وهو مفهوم ''ثقافة الأمم المتحدة''، الذي يجعلنا نعمل على تحقيق الإصلاح خدمة للجميع سواء للدول الأعضاء أو لموظفي الأمانة العامة الذين يعتبرون الوجه الحقيقي للمنظمة أمام شعوب العالم وحكوماتهم.

السيد برادهان (بوتان) (تكلم بالانكليزية): يجب أن نراعي حقيقة أن الأمم المتحدة تمثل في القرن الحادي والعشرين منظمة عالمية عن حق. فالأمم المتحدة، في وفائها بهذا الدور الهام، وتنفيذا لالتزاماتها بموجب الميثاق، مطلوب منها أن تتعامل مع مسائل متعددة الجوانب، تتعلق بالسلم والأمن، والرفاه الاجتماعي، والبيئة، والتنمية الاقتصادية المستدامة، وتخفيف حدة الفقر، ومجموعة كبيرة من مسائل أخرى تؤثر على كوكبنا وعلى مستقبل البشرية لأجيال مقبلة. وهذه، في الواقع، مهمة شاقة ومسؤولية كبرى. وعلى قدر تنوع عضوية هذه الهيئة العالمية، يتنوع جدول الأعمال أيضا الذي يتحتم عليها معالجته.

إننا بحاجة إلى أمم متحدة تتمتع بالزخم، بشكل أصيل، في أعمالها. وفي نهاية المطاف، فإن المسائل الدولية التي يطلب إليها النظر فيها ومعالجتها تتغير وتتطور باستمرار. وفي هذه الظروف، لا يمكن لهيكل بال أن يواجه تحديات العصر، وإن هيئات الأمم المتحدة تحتاج إلى الإصلاحات، من وقت إلى آخر، لمواجهة تلك الأوضاع الجديدة.

وكما ذكر المتكلمون الذين سبقوني في الحديث، فإن الوفود الصغيرة، لا سيما تلك التي تواجه صعوبة في الموارد البشرية والأحوال المالية، ترى أنه من المستحيل أن تستجيب إلى هذا العدد الكبير من الاجتماعات، وأن تفي بمقدار الوثائق التي تصدر عن الأمم المتحدة. فتلك المسألة أشار إليها تقرير الأمين العام في الفقرتين ٢٣ و ٨٨. ولئن كانت الجلسات والوثائق تشكل سمات أساسية في عملنا، إلا أن كمية التقارير وكثرة الاجتماعات أصبحت ببساطة عبئا قاهرا. والسؤال المطروح الآن هو هل حققت تلك التقارير والاجتماعات أهدافها المشروعة والمنشودة. الحاجة تبرز بوضوح إلى دراسة تلك المسألة بشكل دقيق وموضوعي، والنظر فيها أدى إلى ذلك الوضع الذي لا يحتمل، وفيما

تحتاج الدول الأعضاء والأمانة العامة إلى القيام به لتصويب الوضع.

في الفقرة ٢٤، أشار الأمين العام إلى أنه ''بدأ الكلل من مؤتمرات القمة يدب وسط الجمهور العام''، وهذا صحيح، بشكل من الأشكال. وفي الماضي، حذر وفد بلادي من عقد اجتماعات على مستوى القمة بشأن عدد كبير جدا من المسائل أو الأمور التي لم يتوصل فيها المجتمع الدولي إلى مرحلة يصبح بموجبها مؤتمر القمة مبررا. وبالإضافة إلى ذلك، لا يتم تنفيذ قرارات مؤتمر القمة بالكامل وحسب الأصول، مما يعرض مصداقية مؤتمرات القمة للشك في نظر الحكومات وعموم الناس. وينبغي النظر بعناية في أي اقتراح لانعقاد مؤتمر قمة. ويجب وضع مبادئ توجيهية ومعايير محددة وتخصيص فترة زمنية مناسبة لطلب انعقاد مؤتمر قمة. وينبغي توفر أسباب وجيهة ومعقولة لإشراك أعلى المستويات في حكوماتنا. وقد يود الأمين العام أن يتقدم بتوصيات بشأن معايير الدعوة إلى انعقاد مؤتمرات القمة. وإنني متأكد من أن هذا الأمر سيساعد الدول الأعضاء على اتخاذ القرارات المناسبة.

ثمة مسألة ذات أهمية حاسمة في مجال تعزيز منظومة الأمم المتحدة هي إصلاح مجلس الأمن، الذي طال انتظاره. ويجب جعل المجلس أكثر شمولية وديمقراطية، ويجب أيضا أن يعبر عن تطلعات البلدان الأعضاء التي لم تكن هناك ولم تشترك في إنشاء المنظمة في عام ١٩٤٥، قبل ما يزيد على نصف قرن. وتجري مناقشات عديدة منذ عقد تقريبا بشأن الحاجة إلى إصلاح هذا الجهاز الرئيسي، ومع ذلك، تواجه الاقتراحات الداعية إلى تغيير جوهري مقاومة صلبة. ولا بد من توسيع العضوية، الدائمة وغير الدائمة أيضا، تعبيرا عن عالمية الأمم المتحدة. وتستحق مسألة استمرار حق النقض أيضا، دراسة إضافية ودقيقة.

وتثير مسألة تمويل أنشطة الأمم المتحدة لدى الدول الأعضاء قلقا بالغا. فمن جهة، ما زالت الدول الأعضاء، سواء في اللجنة الخامسة والجمعية العامة أو في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وهيئات معنية أخرى، تبدو عاجزة عن ممارسة درجة من الرقابة الضرورية فيما يتعلق بالخبراء الماليين. مما أدى إلى اختلافات كثيرة في الرأي وإلى حالات سوء تفاهم بين الأمانة العامة والدول الأعضاء، ولكن هذه الحالة تشكل مشكلة خطيرة ينبغي التصدي لها بمزيد من الواقعية. ويجب إصلاح النظام الحالي للرقابة والاستعراض والضوابط والميزنة بطريقة تعطي الدول الأعضاء مزيدا من الثقة، وتمكن الأمين العام في نفس الوقت من العمل بشكل أفضل على المستوى المالي.

وتتعلق النقطة الأخرى بالاشتراكات العادية للدول الأعضاء المحسوبة على أساس الناتج القومي الإجمالي لكل منها. وفي ضوء تنوع طبيعة عضوية المنظمة، لا خيار سوى الإبقاء على أساليب التمويل الحالية للميزانية العادية. ولكن، يجب أن ترقى كل الدول الأعضاء إلى مستوى توقعاتها وألا تثير مشاكل لفرض الضغوط على المنظمة الدولية.

وبغض النظر عن تلك الحالة، تتمثل أكبر المشاكل في المساهمات الطوعية لتمويل أنشطة الأمم المتحدة. فمن منظور طويل الأجل، يجدر النظر جديا في آفاق الزيادة، وإن كانت تدريجية، في أشكال التمويل المستقل للأمم المتحدة حتى تصبح القرارات الوطنية أقل أهمية. وقد طرحت بالفعل بعض الاقتراحات في هذا الشأن. ومواصلة السعي بنشاط أكبر في هذا الاتجاه ستخدم مصالح المجتمع الدولي بأسره. وهناك حاجة إلى أن تبحث الأمانة العامة هذا الموضوع، وأن تقدم المشورة للدول الأعضاء عن مسار العمل الذي يتعين الشروع فيه.

وكما أعرب العديد ممن سبقوني من المتكلمين، ففي عملية الإصلاح التي سيضطلع بها الأمين العام، يتعين التركيز بمزيد من الاهتمام على مسألة تمثيل جميع الدول الأعضاء في عملية استخدام الموظفين. أما إذا كان من المتعذر على هذه الدول أن تتقدم بمرشحين، أو إذا كانت غير مهتمة بأن تفعل ذلك، فهذا إذا موضوع آخر، ولكن علينا أن نأخذ في اعتبارنا أن هذه منظمة دولية تتألف من ١٩١ عضوا، وأن طبيعة أمانة الأمم المتحدة وهيئاتها يجب أن تجسد هذا الواقع. ومن المؤسف أن اقتراحات من هذا القبيل عادة ما تواجه بحجج تزعم أن هذا يؤدي إلى تعيين موظفين غير أكفاء من العالم الثالث. نعم، قد تكون هناك اختلافات ثقافية، وأساليب عمل مختلفة، ومسائل لغوية وغيرها، ولكن استخدام الموظفين في الأمم المتحدة ينبغي أن يكون عملية تطرح فيها جانبا أية اختلافات ثقافية أو لغوية – فهذا أمر بديهي في إطار مؤسسة عالمية متعددة الأطراف، ويُقتصر فيها على اختيار الأشخاص المؤهلين سواء كانوا من البلدان المتقدمة النمو أو من البلدان النامية.

لقد انتهزت هذه الفرصة لأتناول حفنة من النقاط الكثيرة الواردة في تقرير الأمين العام. ووفد بلادي يغتنم هذه الفرصة أيضا ليشيد بالسيد كوفي عنان على المبادرات التي اضطلع بها لإصلاح الأمم المتحدة. ونشكره على المقترحات الإيجابية التي طرحها، ونثق بأن التقرير سيكون مدخلا مفيدا للغاية في جهودنا لإجراء الإصلاحات الضرورية في هذه المنظمة العالمية.

السيد فالديس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل كلمتي بالإعراب عن تقديرنا للأمين العام ومعاونيه على التقرير الذي نناقشه اليوم بخصوص إصلاح الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أعرب، في البداية، عن تأييدنا الحازم للاقتراحات المعروضة علينا. كما نود أن نعرب عن عزمنا على الإسهام قدر الإمكان في الترويج لأوسع تأييد ممكن لبرنامج التغيير الذي اقترحه الأمين العام، والمساهمة في المناقشة بطرح أفكار وتحسينات جديدة تعزز من نجاحه.

ونحن نرى أن ثمة أسبابا عديدة تجعل من الضروري أن نولي الجهد الذي تقترحه علينا الأمانة العامة تأييدنا غير المقيد. أولا، هناك نوعية التقرير ومحتوياته ذاتها التي تستجيب، كما يشار في مقدمته، لأسلوب جديد للعمل داخل الأمم المتحدة. وعلى نفس القدر من الأهمية، في رأينا، حقيقة أن التقرير يعكس متطلبات واتفاقات طال انتظار الدول الأعضاء لها. وهذا مثال على إمكانية قيام تعاون بين الحكومات والأمانة العامة بغية تنشيط المنظمة.

وفضلا عن ذلك، نعتقد أن الاقتراحات تأتي من أمين عام أثبت من خلال قيادته الممتازة، قدرته العظيمة على الإدارة؛ ونفّذ بمهارة لا نظير لها اقتراحاته التي اتفق عليها في عام ١٩٩٧. وهذا يضمن أنه سيكون من الممكن، عندما ننظر إلى عملية تنفيذ هذا التقرير باعتبارها جهدا مشتركا، جعل المنظمة قادرة على التعامل مع التحديات الدولية الراهنة – التي ربما تكون أصعب التحديات التي واجهتها المنظمة منذ إنشائها.

والاقتراح الداعي إلى الاضطلاع في الأمم المتحدة بالأمور التي هي مهمة حقا – بتقديم خدمة أفضل للدول الأعضاء وإحراز تقدم، في الوقت ذاته، في الجهود المشتركة، واستثمار الموارد في الأولويات – يعكس مزيجا موفقا من القضايا المضمونية والعملية والإجرائية، وهذا بالتأكيد يجعل التقرير على مستوى متطلبات العصر الحالي.

ومن الصحيح أن الإحساس بالحاجة إلى وجود الأمم المتحدة لم يكن قويا في أي وقت مضى مثلما هو الآن، نظرا للمهام الجسيمة التي تواجه الإنسانية في عصر العولمة. فمن مكافحة الفقر وتحقيق ولو درجة ما من التنمية للأغلبية الساحقة من سكان الكوكب، والاهتمام بالبيئة ومكافحة

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، كل هذا يجعل الحاجة إلى وجود الأمم المتحدة تبدو أكثر ضرورة يوما بعد يوم.

ومع ذلك، لا يمكن أن نتجاهل حقيقة أنه نادرا ما كانت الأصوات التي تتردد في كل أرجاء العالم مسموعة بوضوح مثلما هو الآن، ومدعومة أحيانا بوسائط إعلام قوية، ترويجا لصورة عن التعددية باعتبارها عملية عقيمة لا طائل وراءها، ونادرا ما كانت تلك الأصوات على هذا القدر من التصميم على تجاهل شرعية التعددية، وإنكار ضرورة النظر إلى البشرية كوحدة واحدة، وإنكار الحاجة إلى إحراز تقدم، من خلال مؤسسات جديدة، في مهمة تحسين التعاون في النظام الدولي. وشيلي تدرك أن دعم إصلاح المنظومة هو الطريقة الفعالة، وربما أكثر الطرق فعالية، لتقديم رد واضح لمن يفكرون أو يتصرفون على هذا النحو.

إننا لا نتجاهل الصعوبات التي تكتنف تنفيذ عمليات التغيير في المؤسسات الدولية. ونعرف أن محاولات التغيير هذه كثيرا ما تتعثر أمام الواقع السياسي الذي يعبّر عن المصالح المشروعة للكثيرين من دعاة التغيير. والواقع أن هذا الوضع كان متكررا في الأمم المتحدة، حيث لا تكون النتائج الملموسة التي تتحقق متناسبة في معظم الأحيان مع الاحتياجات الحقيقية للمنظمة، رغم أنها تعرض بهذه الصفة.

لذا، نرى من الضرورة العاجلة المناشدة من أجل التحلي بروح بناءة. ونعتقد أنه لا شيء أكثر مشروعية من استكشاف نتائج الاقتراحات المقدمة من الأمين العام، والسعي إلى تقديم معلومات إلى جميع الدول الأعضاء، واقتراح بدائل أو الإصلاح عن اعتراضات. ومع ذلك، نعتقد أن أي انتقاد ينبغي أن ينطلق من روح بناءة، مع الاحترام الكامل للصلاحيات المخولة للأمين العام بموجب الميثاق.

ونود أن نقر، قبل كل شيء، بأهمية أن يبدأ التقرير بالتشديد على أن الأهداف الإنمائية للألفية تشكل المهمة العليا للمنظمة. فمن المهم إلى أقصى حد، بالنسبة للبلدان النامية، أن يشابر الأمين العام في متابعة دليله التفصيلي وتقاريره التي تقيس التقدم المحرز وكذلك القيود والإخفاقات التي صودفت على هذا الدرب المؤدي إلى التغلب على الفقر والجهل والمرض.

كما نعترف بأهمية تحليل أثر العولمة على التنمية. وتقليل ما تنطوي عليه من مخاطر بالنسبة للبلدان النامية مهمة أساسية لا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل أيضا من حيث ضمان صون، إن لم يكن بقاء، قيم حقوق الإنسان والديمقراطية فضلا عن الأمن الدولي. ومن الضروري في هذا المجال أن يكون هناك نقاش مستنير وصريح فيما بين الدول الأعضاء، ويمكن أن تدعمه الأمانة العامة بمساهمة هامة. وفي هذا المجال، وفي مجالات أخرى تتعلق بالتنمية الاقتصادية، نجد أن التفاعل مع مؤسسات بريتون وودز ضرورة يعترف بها التقرير وعن صواب.

ونرى أيضا أن الاقتراحات التي تهدف إلى تحسين مختلف جوانب العلاقة بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان تستحق اهتماما خاصا. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد، أن نطالب بالحفاظ على المقاصد الحقيقية للجنة حقوق الإنسان التي كانت في السنوات الأخيرة هدفا لمناورات سياسية لا تفيد بأي حال من الأحوال في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

إننا نسلم بقيمة المقترحات الرامية إلى تحسين منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ودعم حقوق الإنسان في

كل بلد ونعرب عن تقديرنا لها. ونوافق على فكرة تعزيز مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ونقترح أيضا أن يعد المكتب تقريرا سنويا عن حالة حقوق الإنسان في كل العالم. وهذا التقرير من شأنه أن يمكّن من إزالة الطابع السياسي عن المناقشة في داخل اللجنة وأن يساعد على تيسير الحوار الثنائي بشأن حقوق الإنسان في إطار أكثر إيجابية.

ونحن نولي أهمية كبيرة لمقترحات الأمين العام المتعلقة بتعزيز الجهود الرامية إلى إصلاح أساليب عمل الجمعية العامة. ويشير التقرير إلى ضرورة متابعة عملية إصلاح الأجهزة الحكومية الدولية، معتبرا إياها جانبا رئيسيا في أي عملية لتعزيز المنظمة. وتعليقات الأمين العام تكرر تأكيد العديد من النقاط التي أثيرت في المناقشات المعقودة بشأن هذا البند في الدورتين الماضيتين للجمعية العامة. وينبغي أن نتذكر أن الجهود الرامية إلى تنشيط الجمعية العامة كانت قد انطلقت من جديد في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة باعتماد القرار ٥١/٢٤١، الذي يتضمن مجموعة من التدابير لتحديث هذا الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة.

غير أن عملية تنفيذ بعض تلك الالتزامات، التي كُثفت أثناء رئاسة السيد هاري هولكيري للجمعية العامة واستمرت بزيادة مشاركة العضوية أثناء رئاسة السيد هان سونغ - سو لم تكتمل بعد في جوانب عديدة. ومما يجدر بالملاحظة على نحو خاص أن من بين تلك الجوانب الإفراط في تحميل جدول الأعمال، والحد من تكرار العمل أو التخلص من هذا التكرار، والتنسيق بين الأجهزة التي تتعامل مع بنود متشابهة من منظورات مختلفة. ونحن ندعم دعما كاملا الجهود التي تبذلونها حاليا، سيدي، للتشجيع على اتخاذ خطوات جديدة على طريق إصلاح الجمعية العامة ونثق في أن العضوية بأسرها تؤيدها.

وفيما يتعلق بنقطة مختلفة، أحرز المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقدما في البحث عن معايير أداء مناسبة لتحقيق أهداف ومرامي جدول أعماله الحالي. ومع ذلك، نعتقد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وفي ذلك الصدد، بينما ظلت المعالجة الفعالة لجدول الأعمال تتحسن من خلال عقد مختلف القطاعات، نشعر بأن العلاقة بين النتائج التي أحرزها المجلس وأعمال اللجنتين الثانية والثالثة لا تزال ضعيفة.

وعلاوة على ذلك، يبدو من الضروري تعزيز التنسيق في داخل المجلس، ليس مع وكالات منظومة الأمم المتحدة فحسب، ولكن أيضا في العلاقة بينها وبين الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بالمتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية.

وإننا، في ذات الوقت، نؤيد تماما فكرة أن أي إصلاح للأمم المتحدة لن يكون مكتملا من دون إصلاح مجلس الأمن. ونحن مستعدون للمشاركة في الجهود الرامية إلى استكشاف هذا الموضوع والعلاقة بين الأجهزة الحكومية الدولية الرئيسية الثلاثة للمنظمة.

ولا يمكنني أن أختتم بياني من دون الإشارة بإيجاز إلى مسألة الميزانية. إننا نشعر بأن التأكيدات التي وردت في التقرير صحيحة بصفة أساسية. فتكرار المهام واستخدام إجراءات تبذيرية تعوق بصورة خطيرة النظر في الأولويات التي توجه إعداد الميزانية، يمثلان قيودا شديدة على أداء المنظمة. ونفهم أن هناك بدائل ممكنة لمقترحات الأمانة العامة، ولكننا مهتمون بمتابعة الترويج لخطة متوسطة الأجل تغطي فترة أقصر؛ ووضع ميزانية ذات أهداف استراتيجية واضحة؛ وتعزيز نظام التقييم. ونحن مستعدون للنظر بتفصيل في المقترحات المتعلقة بتحقيق المرونة في إدارة الميزانية، التي نشعر أنها ستكون بناءة للغاية لأنها تستجيب لنهج حديث ومستكمل للإدارة.

ويتضمن التقرير العديد من المقترحات الأخرى التي تقتضي كثيرا من التعليق هنا. ونحن نفهم أننا، بهذه المناقشة، نفتح جدول أعمال سيقتضي مزيدا من المعالجة المفصلة. ونؤيد اعتماد قرار يمكّن الدول الأعضاء من الدعم الكامل لجهود الأمين العام. وبالتالي يمكننا أن نجعل نوايانا التي كثيرا ما أعلنا عنها فيما يتعلق بإنشاء منظمة ملائمة لتحديات القرن الجديد شيئا ملموسا على نحو أكثر.

السيد روزنثال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به صباح اليوم ممثل فترويلا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إننا ممتنون للأمين العام على تقديمه التقرير الوارد في الوثيقة A/57/387، وعلى أسلوبه، وشكله ومضمونه. وفيما يتعلق بالأسلوب، تتبع الوثيقة التقليد الذي سنته الوثيقة المَعْلَم المعنونة ''نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين''، التي أعِدت بمناسبة مؤتمر قمة الألفية. فلغته واضحة، ودقيقة، بل أحيانا بليغة. أما فيما يتعلق بالمضمون، فإننا نؤيد المحتوى العام للتقرير، الذي يبنى على اقتراح الإصلاح المقدم في عام ١٩٩٧ في الوثيقة A/51/950 ورحبت به الجمعية العامة في قرارها ١٢/٥٢.

وفي هذا الصدد، يذكرنا الأمين العام مرة أخرى بأنه يرى أن ''الإصلاح عملية، وليس حدثا''، (A/57/387، الفقرة ١٩٦). ووفقا لهذه الفكرة، نجد مجموعة متكاملة من المقترحات التي تشير، بطريقة تدريجية، في اتجاه إيجاد منظمة أوثق صلة بالواقع، وأكثر كفاية وفعالية وذات إدراك واضح لاتجاهها فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الرئيسية الواردة في الميثاق. وبالنسبة للذين يؤمنون بهذه الفلسفة التدريجية ولكن التراكمية، سنجد أن الوثيقة متوازنة، ومتسقة كليا مع الإجراءات المضطلع بها منذ عام ١٩٩٧، وباقتراحات إضافية من شأنها أن تحرك العملية إلى الأمام، ربما على نحو بطيء، ولكنه مستوثق. وبالنسبة للذين يفضلون تغييرات أكثر جسارة، ستكون الوثيقة بلا شك خيبة أمل.

ووفدي يجد موقفه، بشكل عام، مطابقا لموقف المجموعة الأولى. وبعبارة أخرى، نحن نقبل حقيقة أننا شرعنا في عملية أسفرت بالفعل عن إنجازات هامة وبعض أوجه القصور، وأن أغلبية الإجراءات التي تقترح لنا الآن معقولة ومتسقة مع منطق الإصلاح الذي بدأ قبل خمس سنوات. وبالتالي، نحن نؤيد الإجراءات المقترحة، مع بعض الفوارق الدقيقة التي سأشير إليها حاليا.

أما تحفظنا الوحيد الذي نؤكد عليه، والذي كنا نفضل مزيدا من الصراحة بشأنه، فيتعلق بالضرورة الحتمية لإصلاح نظام إدارة الأمم المتحدة بالتوازي مع إصلاح الأمانة العامة. فلأسباب يمكن تفهمها، يركز الأمين العام في اقتراحاته على مجال مسؤوليته الخاصة، ليقتصر على ''تقديم بعض الاقتراحات'' بشأن إصلاح الهيئات الحكومية الدولية (الفقرة ١٤). ولكن، إذا أردنا أن نعزز منظمتنا حقا، لا بد أن نضيف فرعا سابعا إلى التقرير، يتضمن اقتراحات أكثر تفصيلا بشأن كيفية مواءمة أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبالأخص مجلس الأمن مع رؤية متجددة للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. ففي المقام الأول، لا يوجد ما يمنع الأمين العام من أن يبادر بتقديم الاقتراحات، وسيكون الأمر رهنا بالحكومات التي ستقرر قبول تلك الاقتراحات أو رفضها.

وسأعلق الآن بإيجاز على الاجراءات الملموسة المقترحة، ملتزما بتسلسل فصول التقرير. بداية، نحن نوافق على ضرورة تركيز جهودنا على البنود ذات الأولوية. فرغم الولاية المفرطة الاتساع التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، فإن الأمم المتحدة ليست مستثنية من القاعدة التي تفرض على كل منظمة وكل نشاط إنساني ترتيب أنشطته وفقا

لأولويات محددة. ونتشاطر الرأي بأن إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري وخطة تنفيذ جوهانسبرغ توفر مبادئ توجيهية. وتكمن الصعوبة في حقيقة أن الأهداف الإنمائية للألفية، متى نظرنا إليها، كلا على حدة، ستتمخض عن فجوة موضوعية واسعة. وبعبارة أخرى، لو أراد محفل حكومي دولي معين أن يتصدى لموضوع بعينه سيمكنه بلا شك أن يقيم علاقة سببية بين ذلك الموضوع وأحد عناصر الأهداف الإنمائية للألفية.

غير أن تقرير الأمين العام يقدم لنا طرائق يمكن أن ترتكز عليها أولوياتنا. وتتصل المجموعة الأولى من الطرائق بأساليب العمل، وتهدف إلى ضمان عدم إهدار الوقت في مناقشة بنود إدراجها في جدول أعمالنا لا يلبي أي حاجة فعلية، بل إنه مجرد تعبير عن القصور الذاتي.

وتتعلق المجموعة الثانية بمجال تخصيص الموارد. ولذا، نترقب اهتمام ما سيعرض علينا فيما يختص بإجراء أي ميزانية برنامجية منقحة تعكس بصورة أفضل الصلة بين الأولويات والأنشطة التي سيضطلع بها.

وهناك تعقيب آخر يتصل بالفرع الثاني، إذ أنه ينتقي مجالين موضوعيين – حقوق الإنسان والإعلام – ليختصهما باهتمام خاص. وسوف يتساءل كثيرون لماذا تم اختيار هذين النشاطين دون غيرهما. لكن لا بد لنا أن نسلم بأن العديد من الوفود قد دأبت منذ فترة على انتقاد الإنتاجية في هذين المجالين، والتي تعتبرها دون المستوى المطلوب. وفي هذا الصدد، نترقب تنفيذ الإجراءات من ٢ إلى ٥، وتتضمن الخطوات التي سيتخذها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. ونوافق على ما قاله الأمين العام ومفاده إن بإمكاننا أن نفعل الكثير على المستوى الحكومي الدولي لتعزيز أداء لجنة حقوق الإنسان ومصداقيتها. ونحيط علما بالإجراءات الواردة في الفقرات من ٦ إلى ١٠، والتي تندرج، في رأينا، في إطار صلاحيات الأمين العام.

أما بالنسبة للفرع الثالث، الذي يتناول الخدمات التي تقدمها الأمانة العامة للهيئات الحكومية الدولية، فأود أن أقول ما يلي. من الصعب ألا نوافق على فحوى التدابير المقترحة في إطار الإجراءين ١١ و ١٢، بشأن التقارير. إلا أن هذين الإجراءين يثيران تساؤلين. يتعلق التساؤل الأول بالمعايير التي ينبغي أن تستخدم من أجل ”توحيد وإعادة تصنيف التقارير المتكررة إلى مجموعات“ (الفقرة ٩٢)، فمن يعرِّفها وكيف تطبق.

أما التساؤل الثاني، فيتعلق بالمسألة الحساسة المتمثلة في حدود سلطة الأمين العام إزاء الهيئات الحكومية الدولية، لا سيما أن توحيد التقارير وإعادة تصنيفها، يمكن أن يؤثر على الكيفية التي يتم بها هيكلة جدول أعمال الجمعية العامة. وكل ذلك يستدعي وجود تفاعل متأن فيما بين الأمانة العامة والجمعية العامة.

وعلى نفس المنوال، ورهنا بنفس التحفظات، يصعب عدم الموافقة على الملاحظات الواردة في الفقرات من ١٠٠ إلى ١٠٨، التي يلخصها، إلى حد ما، الإجراء ١٣، والتي تندرج كلها، مرة أخرى، في إطار صلاحيات الأمين العام. ولعل العنصر الوحيد المفتقد في النهج المتعلق بالبرمجة والمؤتمرات هو منح إدارة شؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات سلطة التقدير والمرونة اللازمة لضمان ألا يقطع نقاش في ذروته بسبب الافتقار إلى الخدمات، مثلا، بانسحاب المترجمين الفوريين في اللحظة التي قد يتوصل عندها إلى توافق في الآراء في الساعة ١٨/٠٠.

أما بالنسبة للفرع الرابع، الذي يرمي إلى تحسين التنسيق والترابط داخل المنظومة، فإن معظم التدابير ليست أكثر من امتداد للسياسات التي بدأ تنفيذها في عام ١٩٧٧،

وكلها تقريبا، مرة أخرى، تندرج في إطار صلاحيات الأمين العام. ونحن نسلم بأن تعريف من يفعل ماذا في منظمة بحجم وتعقد الأمم المتحدة، يمثل تحديا من الدرجة الأولى. ونعترف أيضا، كما قال الأمين العام، بأن الخطوات المتخذة خلال السنوات الخمس الأخيرة غير كافية، وإن كانت تسير بنا على الدرب الصحيح. وعليه، لا يمكن الاعتراض على مواصلة ما بدأناه بالتأكيد.

وأود أن أضيف أربع ملاحظات موجزة. أولا، إن الفقرة ١١٥ تقلل من قدرة الكيانات الإقليمية على الإسهام في تعزيز الأمم المتحدة. وفي واقع الأمر، إن السطور القليلة المكرسة للنهج الإقليمي لا تضيف شيئا إلى ما قيل في التقارير السابقة. وكنا نود أن نرى في التقرير، على الأقل، نية إعطاء الكيانات الإقليمية دورا أكثر أهمية فيما يتصل بتقديم التعاون التقني، لا سيما أن التواجد الميداني لهذه الكيانات يمنحها ميزة مقارنة مؤكدة للقيام بذلك، كما يعترف بذلك الأمين العام نفسه في الفقرة ١٢٣. لذلك، فإننا نترقب باهتمام ما قد يتمخض عنه الإجراء ١٥ من نتائج.

ثانيا، نتفق مع أفكار الأمين العام بأن التنسيق على مستوى كل بلد هو العامل الأكثر أهمية في إدخال التماسك في الدعم الذي توفره المنظمة للبلدان الأعضاء. إن إنشاء فريق الأمم المتحدة الإنمائي كان دون شك خطوة مهمة جدا في الاتجاه الصحيح. ونتطلع باهتمام إلى الاقتراح الوارد في الإجراء ١٤ بغية تعزيز فعالية المنظمة في البلدان النامية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غاليغوس شيريبوغا (إكوادور).

ثالثا، نوافق على استحداث وظيفة جديدة على مستوى الأمين العام المساعد بغية دعم تماسك السياسة العامة والإدارة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ونعتقد أن دمج الإدارات الاقتصادية الثلاث التي كانت موجودة قبل عام ١٩٩٧ في كيان واحد أدى إلى تجميع مسؤوليات كثيرة جدا في وحدة إدارية واحدة - من حيث الحجم والتنوع - على حد سواء. وعليه، فإن تعزيز قدرة الإدارة على تنظيم عملها حول وظائف محددة، هو أمر معقول بدرجة كبيرة. وينطبق نفس الشيء على الإجراء ١٧ الذي نسانده أيضا.

وأخيرا، في هذا المجال، نؤيد فكرة مواصلة الميل المتزايد مؤخرا بحث المجتمع المدني وقطاع الأعمال على الانخراط في عمل الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، نقدر الصعوبات العملية المترتبة على ذلك، فضلا عن المقاومة التي واجهها لدى بعض الجهات. وعليه، ندعم إنشاء فريق الشخصيات البارزة المشار إليه في الإجراء ١٩.

وبالنسبة للفرع الخامس، المعني بعملية التخطيط والميزنة، فهو يحوي اقتراحات يحتمل أن تكون أبعد تأثيرا من أي اقتراحات في التقرير بأسره. ويجب أن أقول منذ البداية إننا عموما ندعم تلك المقترحات. ومن الضروري مواصلة الإصلاحات التي بدأت مسبقا في هذا المجال والتوسع فيها، سواء في وضع ميزانيات موجهة نحو تحقيق النتائج أو في إدارة الموارد البشرية. ونؤيد ملاحظة الأمين العام التالية: ”ويتمثل الهدف الذي ينبغي اتباعه جعل التخطيط والميزنة أدوات استراتيجية حقيقية لخدمة أولويات وبرنامج عمل المنظمة“. (A/57/387 ف ١٥٤). كما نؤيد التقييم الوارد في الفقرتين ١٥٥ و ١٦٥.

ووفقا لذلك، نشعر بأن المقترحات المضمنة في الإجراءين ٢١ و ٢٢ تستحق مساندتنا، رغم أن التفاصيل تتطلب مزيدا من التوضيح. وعلاوة على ذلك، أتجرأ وأقترح أنه ينبغي النظر في تلك المقترحات على أعلى مستوى من تمثيل بعثاتنا، نظرا لأن مضامينها تمتد إلى أبعد بكثير من صلاحية أي من اللجان المتخصصة.

أنتقل إلى الفرع الأخير، ولا أود توسيع ملاحظاتي إلى أبعد من ذلك. يكفي القول إننا نتفق مع الأمين العام على حاجتنا لأن نكون قادرين على الاعتماد على موظفين ممتازين. فالكثير من التدابير المقترحة في هذا الصدد يقع ضمن صلاحية الأمين العام. وليس لدينا اعتراضات كبرى على الخطوات المعلنة. ومن جهة أخرى، وبصدد المقترحات التي تتطلب موافقة الحكومات، لدينا بعض الشك حول الإجراء ٢٦. وسنوضح طابع تلك الشكوك في الوقت المناسب. كذلك نساند اقتراح الأمين العام بإجراء استعراض مستقل للجنة الخدمة المدنية الدولية.

أود أن أختتم بملاحظة عامة عن التقرير بمجمله. يترع التقرير نحو التقليل من التأثير الهائل للقصور الذاتي كعامل يعوق التقدم نحو ترجمة اقتراحات التقرير إلى واقع. القصور الذاتي هذا موجود داخل الأمانة العامة، وبطريقة مماثلة أو حتى أكبر، في منتدياتنا الدولية. وهذا القصور يعزى إلى عناصر غير ملموسة يصعب التغلب عليها: وهي العادة والمصالح الأنانية والمقاومة الطبيعية للتغيير، وجداول الأعمال الشخصية والجماعية وعناصر أخرى كثيرة. وهذا العامل موجود في أي مسعى بشري وينبغي ألا نتفاجأ به. لكن القضية هي أن الإصلاحات المنشودة لا تتطلب تغييرات في الأعراف واللوائح والأحكام فحسب، وإنما أيضا تغيير الاتجاهات. والأمر بالتالي متروك لنا إن كانت الرؤية المتطلعة إلى الأمام، التي قدمها الأمين العام في تقريره، ستصبح حقيقة أم لا.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): نرحب بتقرير الأمين العام المعنون: ”تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات“ (A/57/387). ونحن نشيد به على جهوده الدؤوبة لإصلاح المنظمة. ونشكر الرئيس على ترتيبه لهذا النقاش العام الموائي بشأن مسألة على هذه الدرجة من الأهمية.

وتؤيد الصين البيان الذي أدلى به سفير فترويلا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وبالإضافة إلى ذلك، أود إبداء الملاحظات التالية بصدد تقرير الأمين العام.

أولا، ينبغي أن يولي إصلاح الأمم المتحدة أهمية متساوية للمسائل المتصلة بصون السلام والأمن، وتلك المتصلة بالتنمية وإزالة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. وتساند اقتراح الأمين العام بانحياز أنشطة الأمم المتحدة إلى أسبقيات مثل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتوفير رد فعال على تحديات العولمة وتأثيرها على التنمية. وهذا يتماشى مع رغبات أعضاء المنظمة، ومع رغبات البلدان النامية بصفة خاصة. وتأمل أن يقوم الأمين العام الآن بصياغة توصيات عملية ومجدية، وأن يتخذ تدابير فعالة، بغية الوصول للأهداف. ويشمل ذلك، ضمن أشياء أخرى، تسخير موارد أكثر للتنمية، وحشد البلدان المتقدمة النمو لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، والمزيد من فتح الأسواق، وإزالة حواجز تجارية معينة، وضمان أن تفيد العولمة جميع البلدان. وينبغي أن ينعكس كل ذلك في الترتيبات التشغيلية للأمم المتحدة وبرامجها وتخصيصها للموارد.

ثانيا، تساند الصين تقليص عدد تقارير الأمانة العامة وفرض حدود على عدد صفحاتها، مع تحسين نوعيتها، على وجه التحديد، بالتركيز بقدر أكبر على التحليل والتوصيات. كذلك تساند تقليص عدد الاجتماعات وتحسين نوعية خدمات المؤتمرات.

ونأمل أن تُؤخذ توصيات الأمين العام في الاعتبار بشكل كامل عندما تجرى مناقشة البند المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة. ونؤيد أيضا العديد من التوصيات الأخرى الواردة في التقرير مثل التوصيات المتصلة بإعادة هيكلة إدارة شؤون الإعلام، وتحسين إدارة مكتبات الأمم المتحدة وتعزيز التنسيق فيما بين هيئات الأمم المتحدة.

ثالثا، تحتاج عملية التخطيط المالي والميزنة إلى التبسيط بغية جعلها أكثر اتساقا مع الواقع ومع الاحتياجات الحقيقية، وكذلك لتحسين فعالية عمل الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت نرى أنه يتعين على لجنة البرنامج والتنسيق أن تواصل الاضطلاع بدورخاص في عملية التخطيط المالي والميزنة للأمم المتحدة. وعند النظر في ذلك البند، لا بد لنا من التأكد من أن عملية اتخاذ القرارات بشأن المسائل المالية تبقى في نهاية المطاف رهن مشيئة الدول الأعضاء وأن آراء الدول النامية بشأنها تؤخذ بعين الاعتبار.

رابعا، أدت مسألة الإدماج المقترح لحقوق الإنسان في برامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية على الصعيد القطري إلى نشوء إحساس بقلق عميق فيما بين البلدان النامية. فهناك تباين بين مسائل حقوق الإنسان والمسائل المتصلة ببرامج تقديم المساعدة الإنمائية. ونحن لا نؤيد الدمج بينهما. وتؤيد الصين أنشطة الأمم المتحدة التي تعزز وتحمي حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. إلا أن برامج حقوق الإنسان يجب أن تكون مناسبة للأحوال الخاصة بالبلدان المعنية. ولا بد من إيلاء أهمية قصوى لإعمال الحق في التنمية ولا بد أيضا من احترام آراء الحكومات المعنية.

خامسا، نؤيد إنشاء فريق من الشخصيات البارزة يقوم باستعراض العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، ويقدم توصيات عملية لتحسين طرائق التفاعل بينهما. ولدى قيام الفريق بإجراء هذا الاستعراض، يتعين عليه أن يضع في اعتباره الحاجة إلى دعم وتحسين العلاقات بين المجتمع المدني والأمم المتحدة، وأن يواجه بشكل مباشر المشاكل التي تظهر في هذا الخصوص، وأن يلح في طلب آراء الدول الأعضاء كافة.

سادسا، لجميع الدول مصلحة حيوية في إصلاح الأمم المتحدة ولا بد من طمأنتها بأنها ستشارك كلها على قدم المساواة في المداولات والمشاورات المتعلقة بعملية الإصلاح. ويمكن للجمعية العامة أن تنظر في هذه الدورة في اعتماد مشروع قرار يتضمن عناصر مقبولة للجميع بغية المحافظة على الزخم المولد من عملية الإصلاحات الجارية حاليا.

السيد مبانيفو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): في مؤتمر قمة الألفية تعهد قادتنا بجعل الأمم المتحدة مؤسسة أكثر فعالية من أجل النهوض بالسلام العالمي والتنمية المستدامة. وقد كانوا على بينة من إمكانات المنظمة وأوجه الضعف فيها عندما أصدروا إعلانهم الرسمي. ومثل إعلان الألفية في جوهره تأكيدا مجددا من قادتنا على إيمانهم بفعالية الأمم المتحدة وأهميتها لحماية الإنسانية من الدمار الذاتي.

ففي عالم دائم التغير وحافل بالتحديات، تظل الأمم المتحدة المؤسسة الوحيدة المتعددة الأطراف وذات المصداقية التي تضمن تحقيق العالمية والمساواة والسلام والرخاء للدول. إن بعض التحديات التي تواجهنا اليوم والتي تعتبر معقدة ولكنها عاجلة لم يكن يتصورها أحد قبل ٥٠ سنة. ولا يمكن التصدي لهذه التحديات إلا من خلال أمم متحدة أعيد تنشيطها وتعزيزها.

ولهذا السبب، شرعت منظمتنا قبل خمسة أعوام في عملية إصلاح لها. ومنذ ذلك الحين ما فتئ المجتمع العالمي يتوقع المزيد من التغييرات بالغة الأثر داخل الأمم المتحدة وفي الهيئات المكونة لها. ولا يزال الخضوع للمساءلة والشفافية والاتساق والشمولية فضلا عن الكفاءة والفعالية المبادئ المحورية للإصلاحات المنشودة. ونظرا لأن الأمم المتحدة تواصل مسيرتها على هذا الدرب، فلا بد لها من أن تضع احتياجات الدول الأعضاء فوق كل الاعتبارات الأخرى، وأن تجعل نوعية خدماتها التي تقدمها من خلال الأمانة العامة على مستوى من الجودة المهنية لا مثيل له.

ويعلن وفد بلادي مشاركته في الآراء التي أعرب عنها من قِبَل رؤساء المجموعة الأفريقية، وحركة بلدان عدم الانحياز، والاتحاد الأفريقي، فضلا عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، إلا أنه يود أن يتطرق على وجه التخصيص إلى القضايا التالية الواردة في التقرير.

فيما يتعلق بالجهود المبذولة في مجال حفظ السلام، تنوّه نيجيريا بالجهود المضنية التي يبذلها الأمين العام من أجل المضي قدما بعملية إعادة تنشيط الأمم المتحدة. وقد بدأت جهوده تلك تُؤتي ثمارها. وأدت عملية إعادة تنظيم إدارة عمليات حفظ السلام وتعزيزها إلى تحسين قدرات الأمم المتحدة في مجال نشر عمليات حفظ السلام وبناء السلام المعقدة وفي إدارة تلك العمليات. وفي هذا الصدد، تمثل حالة سيراليون قصة نجاح للمنظمة، حيث تسلمت الأمم المتحدة بشكل فعّال عمليات حفظ السلام من فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ونجحت في إعادة الأحوال إلى مجراها الطبيعي بعد صراع مرير وحرب أهلية. وتشكل عمليتا السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا دليلا إضافيا على النتائج والمنافع التي تنجم عن عملية الإصلاحات ولئن كنا نعترف بهذه الإنجازات المتواضعة، فلا يجوز لنا أن ننسى الدروس الأليمة التي تعلمناها من حالة رواندا في عام ١٩٩٤ عندما التزمت الأمم المتحدة الصمت، مما سمح بحدوث أعمال حمقاء من أسوأ أشكال الإبادة الجماعية دون تدخل لوقفها.

وفيما يتعلق بإصلاح الجمعية العامة، نرى أن الجمعية العامة، بوصفها أعلى جهاز تشريعي في الأمم المتحدة، نحتاج إلى المحافظة على طابعها العالمي. وأي إصلاح في الأمم المتحدة لا بد أن يسعى إلى تعزيز ذلك الجهاز الفريد من نوعه بدلا من إضعافه. وترحب نيجيريا بالإنجازات المتواضعة التي سجلت حتى الآن من خلال عملية إعادة التنشيط. ونرى أن عملية تحديث أنشطة الجمعية العامة – لا سيما فيما يتصل بعقد الاجتماعات، وتجميع البنود المدرجة في جدول الأعمال، والانتخاب المبكر لرئيس الجمعية العامة ورؤساء اللجان الرئيسية – لئن كانت قد أثبتت جدواها، فمازال الكثير من العمل ينبغي القيام به، خصوصا فيما يتعلق بتنفيذ قرارات ومقررات الأمم المتحدة. فكما نعلم جميعا، تعتبر الجمعية العامة الجهاز التداولي والتشريعي الرئيسي في الأمم المتحدة. ولهذا السبب لا بد من تعزيزها بغية تمكينها من أن تضطلع بدور أكبر في عملية صنع القرار في المنظمة، وأن تتيح لأعضائها فرصا أكثر لإبداء آرائهم، وأن تحافظ على تعددية الأطراف.

وفيما يتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نتفق مع الأمين العام في رأيه بالنسبة للعولمة. فهي تفرض تحديات خطيرة على الجنس البشري. ولئن كنا لا نشك في الإمكانات التي تنطوي عليها العولمة، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء آثارها وتبعاتها. ونشهد الفجوة دائمة الاتساع بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة وفيما بين مختلف المناطق في عالم متزايد الانكماش. وبما أننا أصبحنا نعيش في عالم تحكمه التكنولوجيا الإلكترونية، فإن هناك حاجة ملحة إلى إيجاد السبل الكفيلة بجعل العولمة أكثر فائدة للغالبية العظمى من بني البشر. ونعتقد أن الأمم المتحدة بإمكانها أن تضطلع بدور رائد في ذلك الاتجاه. كما يتعين على المنظمة أن تقوم بدور قيادي أكبر في المساعدة على التوصل إلى حلول دائمة للمشاكل الإنمائية مثل المديونية الخارجية، والوصول إلى الأسواق، ونقل التكنولوجيا، والنهوض بالتنمية البشرية، وبناء القدرات للبلدان النامية. ومن الضروري أن نُبقي على هذه المسائل في قائمة الأولويات لمنظومة الأمم المتحدة المعاد تنشيطها وتعزيزها.

ثمة مجال آخر تستطيع فيه الأمم المتحدة أن تضطلع بدور محمود – وهذا حادث بالفعل – ألا وهو بناء شراكات قوية. وفي هذا الصدد، نشير إلى الشراكة القائمة بين الأمم

المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بالإضافة إلى الأطراف غير الحكومية مثل منظمات المجتمع المدني، والوكالات الطوعية، ومجموعات أصحاب المصالح، والمؤسسات الخيرية، والجامعات، والأفراد. ولقد نبّهت استراتيجية الاتصال المدروسة شعوب العالم إلى أهداف الأمم المتحدة وساهمت بدورها في النجاح المحرز في رصد السلم والأمن الدوليين.

وفي أعقاب مؤتمر التمويل من أجل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ستشكل مبادرات الشراكة جزءا من استراتيجيات التنفيذ للحكومات الوطنية في تحقيق التزاماتها. وبالتالي، ينبغي للأمم المتحدة أن تضع نفسها في موقع الرصد والمتابعة لهذه الشراكات عندما تتكون في مختلف أنحاء العالم. وبصفة خاصة، يجب أن يضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي استراتيجية فعالة لمتابعة نتائج المؤتمرات الدولية بدون أن ينتقص بالضرورة من دور هيئاته الفرعية.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، توافق نيجيريا على الرأي القائل إن الأمم المتحدة توفر إطارا مؤسسيا فريدا لتطوير وتشجيع الحقوق والقواعد والممارسات الإنسانية، مع احترام التنوعات الوطنية والثقافية. ونحن نؤمن بأن تشجيع وحماية حقوق الإنسان ضروريان لتحقيق رؤية الأمم المتحدة لعالم عادل وسلمي. ولذلك تؤيد نيجيريا رأي الأمين العام بأن بناء مؤسسات قوية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني هو السبيل الوحيد لضمان حماية وتقدم حقوق الإنسان الأساسية.

وفيما يتعلق باحتياجات أفريقيا الخاصة، نشيد بالأمين العام لحفاظه على حيوية روح إعلان الألفية، الذي يقر باحتياجات أفريقيا الخاصة. وفي هذا الصدد، ننوه بالاقتراح الداعي إلى إسناد مسؤوليات تنسيق وتوجيه التقارير والمدخلات بشأن الأمور المتعلقة بأفريقيا وأقل البلدان نموا إلى مستشار الأمين العام للمهمات الخاصة في أفريقيا من خلال مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا. ولكننا نتوقع من الأمين العام أن يشرح بشكل أكبر كيفية تعبئة الأمم المتحدة للدعم وحشده على نطاق المنظومة كلها، وكذلك تعبئة الموارد لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي رأينا أن نجاح ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ينبغي إعطاؤهما اهتماما كاملا لا لبس فيه من منظومة الأمم المتحدة، خاصة وأن الشراكة الجديدة أصبحت الآن الإطار السياسي الشامل الذي ستوجه من خلاله الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الدعم لأفريقيا.

وفيما يتعلق بتخصيص الموارد، ترحب نيجيريا بجهود الأمين العام الرامية إلى تبسيط نظام التخطيط والميزنة. ومع ذلك ينبغي للحاجة إلى وضع صكوك استراتيجية حقيقية وتحقيق فعالية أكبر ألا تمنع الحفاظ على الأولويات الواردة في أهداف جمعية الألفية، والمعلنة في الخطة متوسطة الأجل وولايات تشريعية أخرى. علاوة على ذلك، ينبغي تعزيز الرصد الملائم لتخطيط وتقييم وتنفيذ البرامج من خلال عملية حكومية دولية محكمة الصياغة. وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع لجنة البرنامج والتنسيق على تحسين أساليب عملها بغية تعزيز أدائها.

كما أننا نرحب بمبادرة الأمين العام الشجاعة بشأن التخطيط للاجتماعات وإدارتها والتوثيق، شريطة ألا تقوض هذه الأعمال قدرة الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات وجيهة وأن تبقى النسخ المطبوعة متاحة لجميع الدول الأعضاء، حيث لا تستطيع كل البلدان أن تستفيد استفادة كاملة من التكنولوجيا الإلكترونية.

ولا تعارض نيجيريا الرغبة في إعطاء الأمين العام الامتياز اللازم لإعادة ترتيب الموارد البشرية والمادية للأمم المتحدة بما يراه مناسبا. فالإقدام على غير ذلك من شأنه أن يقوض قدرته على تحقيق النتائج. ولكننا نرى أنه ينبغي منح مثل هذا التفويض فيما يتعلق بتخصيص الأموال والموارد للبرامج والمشاريع الاجتماعية والاقتصادية، وفقا لآليات المساءلة والرصد الملائمة.

وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، تؤيد نيجيريا فكرة تشجيع الموظفين المستحقين على تحقيق أهدافهم المهنية. ولذلك نؤيد ترقية موظفي الخدمة العامة إلى الفئة المهنية، وندعو الأمين العام إلى أن يستكشف بالكامل سبل زيادة عدد وظائف الخدمة العامة أو الوظائف المؤهلة بين أولئك الذين لا يخضعون للتوزيع الجغرافي.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، وكما قلنا في المناسبات السابقة، ترى نيجيريا أن مجلس الأمن بحاجة إلى الإصلاح وإلى زيادة عدد أعضائه وجعله أكثر تمثيلا. وبينما نلاحظ تحقيق بعض التحسن في أساليب عمله ومشاوراته المنتظمة مع الدول غير الأعضاء وأطراف خارجية والبلدان المساهمة بقوات، ما زلنا نرى أن المجلس بحاجة إلى زيادة عدد أعضائه في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة. ونشيد بدور المجلس في منع الصراعات وحلها وبناء السلام، ونتعهد بدعمنا له في هذه الجهود.

أخيرا، نشكر الأمين العام على تقريره، خاصة على الاستراتيجيات المحددة فيه لإعادة تنشيط المنظمة. وستواصل نيجيريا دعم كل الجهود لتمكين الأمم المتحدة من تحقيق ما تتوقعه منها دولها الأعضاء.

السيد ستاغنو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الأمين العام ونائبة الأمين العام على إعداد وعرض التقرير عن تعزيز الأمم المتحدة (A/57/387 و Corr.1).

مما لاشك فيه أنه بعد مرور ٥٧ عاما على إنشاء الأمم المتحدة فهي تحتاج إلى إصلاح شامل. لقد اتسعت المنظمة بدرجة هائلة خلال هذه الفترة الزمنية الطويلة، وتزايدت أيضا مهامها. واستكشفت المنظمة أكبر نطاق من الاحتمالات التي يجسدها ميثاقها. كما أنها وضعت برامج لا حصر لها وولايات جديدة. وتعهدت بالتزامات إضافية، و تم إنشاء العديد من الآليات المؤسسية للاستجابة لمطالب جديدة. وبالمثل، تم التخلي عن العديد من البرامج أو أنها فقدت أهميتها. وطوت أجنحة التاريخ السريعة ولايات عديدة. كما فقدت إدارات عديدة أسباب وجودها، في حين أن إدارات أخرى لا تزال ضرورية قد فقدت الدعم السياسي من المجتمع الدولي.

ولأكثر من نصف قرن ظلت المنظمة آلية التحذير من خطر صراعات مختلفة وأحداث السياسة الدولية. ويعكس هيكلها التنظيمي وميزانيتها جراح التاريخ الحديث. ولم تعد بعض مهامها ووظائفها تتناسب مع الاحتياجات الحالية للبشرية، بينما تعكس وظائف أخرى الصراعات الإيديولوجية والمفاهيم السياسية لأزمنة ولت.

لقد كان نمو المنظمة غير منظم، إذ أنه افتقر إلى الرؤية الاستراتيجية وإلى إطار فكري موحد لتوجيه هذا النمو. وصمدت المنظمة وتكيفت. ولكن لا يمكننا أن نقول إنها تعلمت أو إنها تطورت. ومن هذا المنظور، يرحب وفد بلادي بمبادرة الأمين العام لإطلاق عملية استعراضية تستهدف زيادة كفاءة المنظمة وإعطاء زخم جديد لأنشطتها.

وعندما ننظر في عملية الإصلاح والتعزيز لابد أن نتذكر الطابع الخاص للمنظمة. فليست الأمم المتحدة شركة خاصة تسعى إلى المكاسب المالية ولكنها مؤسسة عامة تخدم الدول الأعضاء التي تتألف منها والشعوب التي يمثلهم أولئك

الأعضاء. ولا شك أن بعض الإصلاحات المنطقية من وجهة نظر إدارية بحتة لا تتناسب مع المطالب السياسية المفروضة على المنظمة. ولا بد من صياغة أي إصلاح للمنظمة بحيث يحّسن نوعية الخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء وينفذ بصدق ولاياتها التشريعية. وفي هذا السياق، يرحب وفد بلدي بالاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام كخطوة أولى في عملية إجراء حوار بين الأمانة العامة والدول الأعضاء لتقررا، في الوقت المناسب، أية تدابير ستكون ملائمة للتنفيذ من أجل دعم المنظمة. ومع ذلك، نحن ندرك إدراكا تاما أن هذه العملية تتطلب دراسة مفصلة ومتأنية للمقترحات الواردة في التقرير من جانب كل الهيئات الحكومية الدولية المختصة.

ولهذا السبب، لا نعتقد أن من المناسب أن نؤيد أيا من هذه الاقتراحات بدون أن ندرس أولا كل آثارها التشغيلية وآثارها المترتبة في الميزانية. وبالمثل، نشعر بالقلق إزاء التنفيذ الأحادي لهذه التدابير من جانب الأمانة العامة بدون الحصول على ولاية صريحة من الدول الأعضاء. علاوة على ذلك، نتساءل عن الأثر الذي سيكون لهذه التدابير على الولايات التشريعية القائمة التي اعتمدتها الدول الأعضاء وفقا لذلك.

ومن الواضح أننا نرحب بنية الأمين العام إيلاء أولوية للأنشطة التي تعزز تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية وفي خطط عمل مؤتمرات القمة العالمية الأخيرة. ومع ذلك، فإن اعتماد قائمة جديدة من الأولويات ينبغي ألا يؤدي بالأمانة العامة إلى أن تطرح جانبا وبشكل تلقائي الولايات التي اعتمدتها الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية التابعة للمنظمة. ومن وجهة نظر دستورية، يجب على الجمعية العامة أن توافق بصرامة وبشكل مفصل على الأولويات والتغييرات الجديدة الخاصة بالولايات القائمة. واحتمال اعتماد أحكام تتعلق بوضع حدود للولايات والأنشطة التي لم تعد مناسبة أو الاستغناء عنها، والمقترح في الفقرة ٤٤ من التقرير، الوثيقة A/57/387، حق مقصور على الهيئات الحكومية الدولية لا يزال يتعين عليها أن تمارسه.

ووفد بلدي يجد أن بعض التدابير المقترحة تأتي في الوقت المناسب. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن من الضروري تحسين آليات عمل لجنة حقوق الإنسان لجعلها أكثر فعالية. وبالمثل، نرحب بتصميمه على دراسة سُبل ترشيد تقديم التقارير الوطنية إلى هيئات معاهدة حقوق الإنسان. ونقدر عزمه على تحسين التنسيق بين مختلف الأجهزة في إطار المنظومة وأيضا جهوده لإعطاء حوافز أكثر لموظفي المنظمة وتجديد نشاطهم رغبة في تقديم خدمة أفضل إلى الدول الأعضاء.

ومع ذلك، تساورنا بعض الشكوك حيال توصيات أخرى. والاقتراحات بجعل نقل الموارد والموظفين في حدود ١٠ في المائة من الميزانية أكثر مرونة، وبإعطاء سلطة أكبر لمدراء البرامج للإشراف على الأموال المخصصة لهم تبدو متعارضة مع أفضل الممارسات في إدارة الأموال العامة وتتطلب اتخاذ تدابير هامة للرقابة والتقييم. علاوة على ذلك، هذه التدابير من شأنها أن تعرض للخطر تنفيذ المهم التي توافق عليها الهيئات الحكومية الدولية. وقد يُسأل، على سبيل المثال، عما يحدث حاليا للأموال المخصصة لإعداد مرجع ممارسات أجهزة الأمم المتحدة. لقد سمعنا أن تلك الأموال معاد تخصيصها بشكل غير رسمي لبرامج أخرى، مما يعد تجاهلا لولاية الدول الأعضاء لاستحداثها. ولذلك، فمما لا يثير الدهشة أن هناك تأخيرات في نشرها. ووفد بلدي يؤيد تعزيز لجنة البرنامج والتنسيق، وأيضا اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

واقتراح تخفيض عدد الاجتماعات والتقارير بسيط إلى حد ما. فالاجتماعات التي تعقد حاليا، والتقارير التي تصدر حاليا تستجيب لمتطلبات مختلف الأجهزة الحكومية

الدولية. ولذلك، فإن الجهاز المسؤول يجب أن يوافق على أي تخفيض بعد دراسة كل حالة خاصة على حدة. ونتيجة لذلك، لا يمكننا أن نقبل مفهوم السلطة التقديرية المقترح في الفقرة ٩٦ من التقرير. إن الإصلاح الحقيقي ينبغي، في الواقع، أن يضمن أن توفر التقارير آخر البيانات المستكملة وقدرا أكبرا من التحليل الموضوعي.

واقتراح الجمع بين إدارة المؤتمرات وخدمات الأمانة العامة في إطار إدارة الجمعية العامة والمؤتمرات يتجاهل الحاجة التشغيلية والفنية لمختلف الهيئات، و لم يقترح أحد، على سبيل المثال، توحيد أمانة مجلس الأمن مع أمانة الجمعية العامة لأن من شأن ذلك أن يعرض للخطر نوعية الخدمات المقدمة. وبالمثل، الأمانة الفنية لمختلف اللجان ينبغي عدم ضمها تحت نفس الإدارة بدون ضمان استمرار الخدمات المقدمة ونوعيتها.

ونحن ننظر باهتمام إلى اقتراح إقامة تحالف مع منظمات غير حكومية والقطاع الخاص. ومع ذلك، هذه المهمة تتطلب حذرا كبيرا. باب المنظمة ينبغي أن يكون مفتوحا أمام كل تلك الكيانات، مما يسمح بالتعبير عن مختلف المواقف ووجهات النظر. ومع ذلك، ينبغي ألا نسمح لجدول أعمال خاص بأية منظمة غير حكومية بذاتها بأن يطغى على جدول أعمال الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، ينبغي أن نؤكد أن تلك الكيانات لا يمكن أن تكون بديلة لحكومات منتخبة ديمقراطيا. فالحكومات التمثيلية التي لها ولايات ديمقراطية واضحة هي وحدها التي تمثل شعبها تمثيلا شرعيا.

ومن وجهة نظر إجرائية، يؤيد وفد بلدي إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية لدراسة الاقتراحات الرئيسية الواردة في التقرير، بينما تدرس لجان الجمعية العامة الرئيسية التوصيات التي تقع ضمن اختصاصها. وعلى وجه الخصوص، نود أن نتلقى تحليلا مفصلا لهذه الاقتراحات من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وأن نعرف أثر كل منها على الميزانية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ترحب روسيا بتقرير الأمين العام ”تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات“ (A/57/387) الذي، بناء على التقدم الأخير الذي أُحرز في الأعوام الماضية، يوفر مجموعة متكاملة من المقترحات لتعزيز فعالية الأمم المتحدة. ونحن نتشاطر الآراء والتوصيات التي تقضي باتخاذ خطوات عملية لزيادة إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز قدرتها على التصدي للتحديات العالمية.

وفي هذا الصدد، نؤيد مفهوم التنسيق المعزز ضمن منظومة الأمم المتحدة والتفاعل فيما بين مكوناتها الرئيسية. ونعتقد أن الجهود التي تُبذل لتحقيق هذا الغرض ينبغي أن تركز على تعزيز التصدي للتحديات والتهديدات الجديدة، وفي مقدمتها تلك التي يفرضها الإرهاب الدولي في كل أشكاله ومظاهره. والأحداث المأساوية الأخيرة، ولا سيما تلك التي وقعت في إندونيسيا وموسكو، دللت مرة أخرى للعالم على القسوة التي لم يسبق لها مثيل والتي يتصف بها الإرهابيون الذين يزرعون الموت والدمار، وعلى استعدادهم للتضحية بأرواح الأبرياء. والمكافحة الفعالة للإرهاب لا يمكن أن تكون ناجحة بدون الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي بأسره، وبدون دور خاص في هذا الشأن ينبغي أن تقوم به الأمم المتحدة.

ونحن نتشاطر تقييم الأمين العام الإيجابي للجهود التي تُبذل في إطار الأمم المتحدة بغية تحسين أنشطة المنظمة لحفظ السلام، ورغبته في التركيز بشكل خاص على تطوير آليات الأمم المتحدة لحل الأزمات لأجل القيام بعمليات

متعددة الوظائف لحفظ السلام، وتقسيم العمل بشكل فعَّال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ونحن نعترف بضرورة تعزيز دور الجمعية العامة، وعلى وجه الخصوص بترشيد جدول أعمالها. ونتشاطر الرأي القائل إن إصلاح مجلس الأمن ينبغي ألا يؤدي إلى زيادة في عضويته فحسب، لأن نجاح عمل مجلس الأمن يعتمد، إلى درجة غير صغيرة، على قدرته على اتخاذ قرارات سريعة فعالة. وعلى أية حال، فإن أوسع اتفاق ممكن بشأن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يسعى إليه دون تسرع غير مثمر.

ونحن نعتقد أنه سيكون من المنطقي بشكل أكبر تدوين التدابير التي يتخذها المجلس لتحسين أساليب وإجراءات عمله في إطار صفقة إصلاح مجلس الأمن الكاملة في مرحلة متقدمة أكثر في هذه العملية.

وبالإشارة إلى منع الصراعات وتسويتها، فإن الأمين العام محق تماما في التركيز على الحاجة إلى تنسيق التفاعل، كلما اقتضى الأمر ذلك، بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإلى تحديد واضح لأدوار إداراتي الشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام التابعتين للأمانة العامة للأمم المتحدة.

إن تحسين أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان والمحددة في التقرير أمر ذو أولوية عليا. والإجراءات المقترحة في هذا المجال متوازنة وواقعية، خاصة تلك الهادفة إلى تبسيط إجراءات تقديم الحكومات لتقارير بشأن تنفيذ جميع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتحسين الإجراءات الخاصة المتعلقة بحقوق الإنسان.

ونشيد بنداء الأمين العام لنزع الصبغة السياسية عن عمل لجنة حقوق الإنسان وجعل عملها أكثر فعالية. ونرى أن تنفيذ المهام الموكلة إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان سيؤدي إلى تدعيم فعالية الهيئات التي أنشأتها معاهدات حقوق الإنسان ونظام الإجراءات الخاصة بشأن حقوق الإنسان. ومن المهم ضمان أن يصدر مفوض الأمم المتحدة السامي التوصيات ذات الصلة بحقوق الإنسان بالتعاون الوثيق مع جميع الدول المعنية آخذا ملاحظاتها واقتراحاتها في الاعتبار بصورة كاملة، وأن تستهدف برامج تعزيز الإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان على المستوى القطري مساعدة البلدان على تطوير قدراتها وخاصة تلك المتعلقة بحماية حقوق الإنسان.

وفي الميدان الاقتصادي، ندعم اقتراح استفراد العولمة بوصفها مجالا رئيسيا بحيث يمكن اغتنام الفرص التي تقدمها في التجارة الدولية وفي جذب الاستثمار الأجنبي. ونوافق على تدابير إعادة تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعميق حواره مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك صيغة الاجتماعات السنوية بينها وبين الأمم المتحدة.

ونرى من المنطقي أن يكون هناك تقسيم أوضح للمسؤوليات فيما بين الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه العاملة في المجال الاقتصادي والاجتماعي بغية تنسيق الجهود الرامية إلى تنفيذ قرارات مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي تعقدها. ونؤيد تحسين جدول أعمال اللجنة الثانية وأساليب عملها، وأيضا تدابير تعزيز التقارير بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك تحديد مواضيع مشتركة ذات صلة بكل من اللجنة الثانية واللجنة الثالثة التابعتين للجمعية العامة.

ونرحب بالتعاون المعزز بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، بما في ذلك اقتراح استحداث مكتب للشراكات لهذا الغرض. وفي الوقت نفسه، نحن لسنا على يقين تام إذا كان من الضروري تعزيز آلية الأمانة العامة للتخطيط في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. ونرى أن الشعب الحالية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تتعامل مع هذه القضايا

بصورة جيدة. ونود أيضا أن نشير إلى أن التقرير لم يذكر شيئا عن تدعيم الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الرغم من أهمية هذا الموضوع نظرا للطابع المحدد للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه هذه البلدان.

وفيما يتعلق بالتفاعل بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، نرحب بتصميم الأمين العام على إنشاء فريق من الشخصيات البارزة لاستعراض العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، وتقديم توصيات عملية في هذا الصدد. ونود أن نقول إن روسيا مستعدة لترشيح مرشح له مؤهلات عالية لينضم إلى هذا الفريق.

وقد أحطنا علما أيضا باقتراح الأمين العام لإصلاح نظام الإعلام بعدة سبل متزامنة: التغيير التنظيمي في إدارة الأمانة العامة، وتحسين منشورات الأمم المتحدة وإعادة هيكلة مراكز الإعلام من خلال تجميعها في مجموعات مركزية بدءا ببلدان أوروبا الغربية.

ومع ذلك، لدينا شكوك جادة حيال فكرة إدماج مكتبات الأمم المتحدة تحت مظلة مكتبة داغ همرشولد في نيويورك، وجعلها مسؤولة عن وضع السياسة العامة وتنسيق العمل في هذا المجال من أنشطة المنظمة. ولكي اتسم بالصراحة الشديدة، فهذا النوع من المركزية الشديدة لن يؤدي إلا إلى الإضرار بكفاءة خدمات المكتبات المصممة لخدمة الدول الأعضاء، وإلى إضعاف دور الأمم المتحدة في تقديم هذه الخدمات إلى منظمات دولية أخرى ومؤسسات غير حكومية وإلى الجمهور. وسنفقد الخصائص المحلية التي تعتبر ذات أهمية للاستخدام الناجح لهذه المكتبات. لذلك، نرى أنه ضروري أن ندرس هذا الاقتراح في جميع جوانبه وبالتفصيل، ونبدأ بالعواقب التي قد تترتب على هذه التغييرات.

وفيما يتعلق بفرع التقرير المتعلق بتحسين خدمات المؤتمرات، نفترض أنه سيتم النظر في مجموعة الإجراءات المقترحة أثناء مناقشة القرار السنوي للجمعية العامة بشأن نمط المؤتمرات. وفي هذه المرحلة، نود التركيز على أهمية صون وتقوية المبادئ الحالية للأمم المتحدة بشأن خدمات المؤتمرات وتقسيم السلطات والمهام فيما بين الإدارات المعنية في نيويورك وفي مكاتب الأمم المتحدة في فيينا وجنيف ونيروبي في هذا المجال.

ولم يكن من المتوقع إلى حد ما أن نرى في بعض فروع التقرير الجديد للأمين العام بشأن الإصلاح ميلا نحو جعل الوظائف والسلطات والصلاحيات مركزية في مجالي خدمات المؤتمرات والإعلام. إضافة إلى ذلك، فالإجراء ٣٢ والفرع المتعلق ببذل جهود إضافية لتحسين الإدارة يتكلمان عن تطوير وليس تقليل مفهوم تفويض السلطات. إضافة إلى ذلك، فإن اعتبار ''إعطاء المديرين المزيد من السلطة والمسؤولية في صنع القرار أمر أساسي لتحسين الأهداف وإدارة الموارد البشرية والمالية'' (A/55/270، الفقرة ١) قد تم استخدامه أساسا لمقترحات الإصلاح لعام ١٩٩٧ - وهذا اقتباس من تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٠ ''المساءلة والمسؤولية'' (A/55/270). ونرى أن الإصلاحات التي تم القيام بها ينبغي أن تكون متسقة هنا أيضا.

ونرحب بتصميم الأمين العام على تقديم ميزانية برنامجية منقحة بعناية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ كي تعكس الأولويات الجديدة للمنظمة. ومن المهم أن يتم تخصيص الموارد المحدودة المتاحة للمنظمة بصورة تجعل من الممكن التعرف على البرامج والأنشطة التي عفا عليها الزمن وغير الفعالة. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى مقترحات محددة من الأمين العام.

ونود أيضا أن نذكر أن مشكلة أوجه القصور في عملية البرمجة والميزنة قد تم التعرف عليها بصورة صحيحة في التقرير، وبالفعل ينبغي اتخاذ خطوات محددة للتخلص منها. وفي هذا السياق، يقترح الأمين العام عددا من التغييرات

الكبيرة – ميزانية أكثر استراتيجية تتضمن تفاصيل استكمالية تقدم بصورة منفصلة؛ وخطط متوسطة الأجل تغطي عامين عوضا عن أربعة أعوام بالترافق مع مخطط الميزانية؛ والتركيز على استعراض الحكومات للخطط والميزانيات في اللجنة الخامسة. ومن الضروري دراسة كل هذه الأمور بعناية إلى جانب الاقتراح بإعطائه سلطة أكبر لإعادة تخصيص ما تصل نسبته إلى ١٠ في المائة من موارد الميزانية.

وفي هذا السياق، نرى أنه من المهم تقديم مواد إضافية وأكثر تفصيلا عن هذه القضايا إلى اللجنة الخامسة من خلال اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

ويؤسفنا أن نشير إلى أن القسم المعني في التقرير بشؤون الموظفين لم يتضمن اقتراحات طال الأمد في انتظارها بشأن الإصلاح الجذري للنظام التعاقدي في الأمم المتحدة ولتحسين نظام تقييم الأداء. ونؤكد مجددا أن العامل الأساسي للإصلاح الفعال لإدارة الموارد البشرية يكمن في التخلي الكامل عن نظام العقود الدائمة والتحول إلى نظام المهنة غير الدائمة، مما يسمح باستخدام الموارد البشرية بشكل مرن وفعال.

وإن الأفكار الواردة في تقرير الأمين العام عن تغيير سياسة الموارد البشرية – وعلى سبيل المثال، وضع نهج جديدة لتعيين الموظفين والتعويض في المراكز الميدانية، وزيادة ترتيبات التقاعد المبكر والموارد لإعادة تدريب الموظفين – ينبغي النظر فيها من منظور الآثار المالية الإضافية المترتبة عليها. ولا يمكن أن نوافق على الاستنتاج القائل بأن الأمم المتحدة تحتاج إلى نظام أكثر تنافسا في المرتبات والفوائد. ونعتبر الاستعراض الذي تقوم به لجنة الخدمة المدنية الدولية لهذا النظام، مجرد بحث ابتكاري عن إمكانيات لتعزيز فعالية عمل الأمانة العامة.

وبغية أن تتمكن الدول الأعضاء من اتخاذ قرار بشأن ترتيبات التقاعد المقترحة، ينبغي وضع آلية عمل فعالة، كالمشاورات العامة غير الرسمية التي يديرها رئيس الجمعية العامة. وفي إطار هذه الآلية، قد يكون ممكنا التوصل إلى اتفاق على مشروع قرار بشأن اقتراحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام والتي قد توفر حافزا هاما لإجراء مزيد من الإصلاح فيما يتعلق بالمنظمة. وروسيا، بدورها، على استعداد، لأن تشارك بشكل ناشط وبناء، في هذه المشاورات.

السيد إيفاه – **أبانتينغ** (غانا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن تأييد وفد بلادي للبيانين اللذين أدلى بهما، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، الممثل الدائم لمصر، بوصفه رئيسا لها، لشهر تشرين الأول/أكتوبر، والممثل الدائم لفنزويلا، بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

ونحن نرحب بتقرير الأمين العام (A/57/387) المعنون ”تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات“ الذي يتضمن ٣٦ إجراء. ونأمل أن تساعد نتائج دراسة الجيل الثاني من مبادرات الإصلاح هذه، على هذا المستوى الرفيع، على إطلاق موجة جديدة من التحسينات في ثقافة إدارة الأمم المتحدة وعلى تعزيز الفعالية التي تنفذ بها المنظمة الولايات الموكلة إليها. وآمل أيضا أن تساعد على إراحة الأمين العام من الفكرة المتعبة القائلة إن الدول الأعضاء لا يمكن أن توفر موارد إضافية للميزانية لتنفيذ الولايات المتزايدة، لأن القدرة على تحقيق مزيد من المكاسب في مجال الفعالية موجودة.

وفي هذا الصدد، نشير إلى أنه، بينما تتسم بعض الإجراءات بأنها استكشافية بطبيعتها، وتتطلب، في مرحلة لاحقة، مزيدا من الدراسة قبل النظر فيها، فإن عددا منها

يدخل حيز التنفيذ مباشرة لدى الموافقة عليه. ونميز أيضا بين الاقتراحات التي تقع تماما في إطار ولاية الأمين العام وتلك التي تقتضي الموافقة الحكومية الدولية عليها.

وإنني أنوي خلال هذا البيان أن أتكلم عن مختلف الإجراءات التي أوصى بها الأمين العام. ولكن، قبل القيام بذلك، اسمحوا لي أن أشير إلى أن وفد بلدي قد أحاط علما بملاحظات الأمين العام بشأن العمل الإضافي الذي تقتضيه مسائل مثل إعادة تنشيط الجمعية العامة، وتعزيز المجلس الاجتماعي والاقتصادي وعملية إصلاح مجلس الأمن. ونقر بأن تلك المسائل تندرج في إطار صلاحياتنا بوصفنا دولا أعضاء، ووفقا لذلك، يلتزم وفد بلدي بالعمل، بالاتفاق مع وفود أخرى، لتحقيق ذلك الهدف أيضا.

فيما يتعلق بالإجراء الأول، الذي يهدف إلى تحقيق المواءمة بين الميزانية البرنامجية الحالية والأولويات التي تمت الموافقة عليها في جمعية الألفية، اسمحوا لي أن أعرب عن تأكيد غانا على دعمها لذلك الإجراء المقترح. فنحن نرى أن القصد منه يتماشى مع نظام الميزنة القائم على أساس النتائج، وهو موجه نحو إحراز النتائج، وينبغي له أن يكون انعكاسا لأولويات الأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، يعتقد وفد بلدي أنه بسبب أن الخطة المتوسطة الأمد التي تشكل مجموعة مسائل ذات أولوية على المدى المتوسط الأجل، يفترض فيها أن تكون جامدة، وهي في الحقيقة تخضع للاستعراض كل سنتين، ينبغي تنفيذ الإجراء الذي يجري النظر فيه في إطار الآلية القائمة، وينبغي أيضا ألا يكون الهدف منه التعبير عن الأولويات التي وافق عليها إعلان الألفية فحسب، ولكن أيضا تنفيذ الآليات الناجمة عن اجتماعات المتابعة، مثل توافق آراء مونتيري، وخطة تنفيذ مؤتمر القمة المعني بالتنمية المستدامة، وبرنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا وغيرها.

وإن اقتراحات الأمين العام في الإجراءات من ٢ إلى ٥، المتعلقة بالتدابير الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان، جديرة بالثناء، بوسع وفد بلدي أن يوافق على الاقتراحات من أجل تنفيذها. ونعتقد أن المبادئ العالمية لحقوق الإنسان تتطلب عملا وطنيا فعالا. ولذلك، ينبغي دعم البلدان التي تحتاج إلى مساعدة في سبيل تطوير القدرات الوطنية وفقا لمقاييس ومعايير حقوق الإنسان والحريات الأساسية المتفق عليها دوليا. ولكن وفد بلدي لا يشعر بالارتياح حيال الاقتراح الداعي إلى إدماج حقوق الإنسان في البرامج القطرية التي يعدها البنك الدولي، لأن من شأن ذلك أن يصرف الانتباه عن المسألة الأساسية المتصلة بتمويل التنمية. وعلى أي حال، يتطلب هذا الإجراء مزيدا من الدراسة والتقييم.

ويرحب وفد بلدي بالنية المتوخاة من الإجراء الثالث الرامي إلى تبسيط إجراءات إعداد التقارير في إطار الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان. وتبين قلة التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء عبء إعداد التقارير، وتقوض الجهود المبذولة من أجل تعزيز حقوق الإنسان بشكل فعال. وإننا نتطلع إلى المشاورات التي سيجريها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في هذا الصدد، وإلى تقريره اللاحق.

وقد ظلت غانا دائما تعتبر أن دور الإجراءات الخاصة مهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وعليه، نحن ندعم الجهود المبذولة لتعزيز فعالية تلك الآلية بوسائل تزيل الخلافات الحالية بشأن نتائج عمل الإجراءات الخاصة، يتفادى الإجراءات التي تعتبر تعسفية وصياغة مبادئ توجيهية موحدة أو نظام داخلي موحد.

وفي كل هذا، وبالتركيز على الإدارة الفعالة للأنشطة البرنامجية، نشير إلى أن وجود مصدر موثوق به

للتمويل يضع أساسا يمكن التنبؤ به للتخطيط الطويل الأمد. وعليه، فإننا نتطلع إلى تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي نأمل أن يركز على سبل تعزيز أنشطة جمع الأموال التي يقوم بها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وتحريره من القيود والشروط التي يفرضها بعض المانحين على أنشطة التمويل التي أدت، إلى حد ما، إلى تجزؤ الأنشطة البرنامجية.

وتحظى أهمية وظيفة الإعلام العام في أعمال الأمم المتحدة بتقدير أفضل عندما يدرك المرء أن الأمم المتحدة ليست لها علاقة مع حكومات الدول الأعضاء فحسب، ولكن أيضا مع كل شعوب العالم التي تتطلع إلى هذه المنظمة بكثير من التوقعات. وعليه، فإن وفد بلدي يؤيد اعتزام الأمين العام إعادة هيكلة إدارة الإعلام العام على نحو يمكن أن يزيد من فعاليتها بوصفها الناطقة بلسان الأمم المتحدة. وإننا نؤيد أيضا أنشطة التقييم التي يعتزم مكتب خدمات الرقابة الداخلية القيام بها على مدى فترة ثلاث سنوات، لأن ذلك من شأنه أن يوفر أساسا علميا وموضوعيا للتحقق من تأثير إنتاجات مختلف وسائط الإعلام التابعة للأمم المتحدة وفعالية تكلفتها. بيد أننا نحث على أن يشمل تحليل آثار إنتاجات إدارة الإعلام العام كل الشواغل ذات الصلة، بما في ذلك احتياجات المجتمعات والشعوب بكل تنوعها الواسع، وقدراتها على الحصول على إنتاجات وسائط الإعلام.

وتؤيد غانا مفهوم المراكز الإقليمية، بدءا بتوحيد مراكز الإعلام الثلاثة عشر في غرب أوروبا، لأنها تنطوي على إمكانية تحرير الموارد من مجالات ذات كلفة عالية وتأثير منخفض وتخصيصها لمراكز استراتيجية أخرى. ولكننا ننبه إلى أنه، في أفريقيا مثلا، قد يتطلب امتداد المنطقة الواسع والشواغل دون الإقليمية الخاصة مراكز دون إقليمية يمكن اعتبارها خيارا بديلا.

وبوسع وفد بلادي أن يؤيد أيضا تنفيذ الإجراء ٩ الذي يهدف إلى تحسين إدارة مكتبات الأمم المتحدة، ويشدد على ضرورة التقيد بالتعهد المعلن بكفالة عدم تسبب التحول إلى الاستخدام المعزز لنظام الكتروني للوثائق والتوزيع بأي حال في تقييد إمكانية حصول المستعملين النهائيين الأقل قدرة، بما في ذلك البعثات الدائمة، على نسخ مطبوعة من الوثائق والمنشورات.

وفيما يتعلق بتحسين المنشورات، يستطيع وفد بلادي أن يؤيد تنفيذ الإجراء ١٠ باستثناء الفقرة الفرعية (د) التي تدعو إلى أن توقف الأمم المتحدة إصدار مرجع ممارسات أجهزة الأمم المتحدة. ويعتقد وفد بلادي أن الصعوبات المرتبطة بالتخلص من ركام المجلدات التي تأخر طبعها من هذا المرجع، والمشاكل المرتبطة بالقدرة الداخلية على الطباعة والنشر، لا ينبغي أن تكون عذرا للتخلي عن الالتزام القائم حاليا في هذا الصدد. وغانا تثني على جهود مكتب الشؤون القانونية لإنشاء موقع على شبكة الانترنت لإصدار طبعة الكترونية من هذا المرجع. ونحن نطالب بالمساواة في المعاملة بين مرجع ممارسات أجهزة الأمم المتحدة ومرجع ممارسات مجلس الأمن، ونحث على إجراء دراسة مستفيضة لجميع الخيارات، ومن بينها اقتراح سابق قدمه مكتب خدمات المراقبة الداخلية بإنشاء قسم مركزي للمراجع، وكذلك إنشاء صندوق استئماني يقدم موارد مخصصة لتمويل مناصب على أساس طويل الأجل، لتيسير إعداد المجلدات للنشر.

أما اقتراحات الأمين العام المتصلة بالإجراءات من ١١ إلى ١٣، فإنها شيقة ولكنها تتطلب المزيد من الدراسة لأن لها تأثيرا مباشرا على القدرة التفاوضية للدول الأعضاء. ومع ذلك، يمكن لغانا أن تؤيد تنفيذ الإجراء ١١ الذي يهدف إلى تحسين الإبلاغ، شريطة أن توافق الجمعية العامة على معايير مُعرّفة بوضوح للاسترشاد بها في هذه العملية.

ونرى أن الاتجاه السائد نحو الإيجاز ينبغي ألا يطمس حاجتنا الواضحة إلى الحصول على معلومات تستند إلى جميع الحقائق المتاحة وذات الصلة فيما يتعلق بمسألة بعينها. وفضلا عن ذلك، وحتى بينما يلاحظ وفد بلادي التحديات التي يمثلها الإجراء ١٢، يمكننا أن نلتزم بالعمل مع الوفود الأخرى لإنشاء آلية لاستعراض استمرار الحاجة إلى متطلبات تقديم التقارير المتكررة وتواترها.

وفيما يتعلق بالإجراء ١٣، يمكن لغانا أن تؤيد اعتزام الأمين العام تعزيز قدرة إدارة شؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات على تقديم خدمات فعالة قياسا بالتكاليف للاجتماعات والمؤتمرات، من خلال جملة أمور منها الاستخدام المعزز لموارد الأمم المتحدة المتاحة على مستوى العالم. بيد أن وفد بلادي يلاحظ العلاقة بين الاقتراحات الواردة في التقرير قيد البحث، والتدابير الإضافية الواردة في الوثيقة A/57/289. ونحن لا نتوقع أن تكون موافقتنا على الإجراء المذكور سارية بالضرورة، على التدابير الواردة في تلك الوثيقة.

إن المؤشر الذي يدل على فعالية الأمم المتحدة، ينعكس في أغلب الأحيان، في الطريقة التي يمكنها بها تسخير مستودعها الثري من المعارف والمهارات لإحداث أثر في أية مسألة بعينها. واليوم، زادت مجموعة القضايا التي تهم الدول الأعضاء، وأصبح حسمها حيويا أكثر من أي وقت مضى بالنسبة لرفاه الكثيرين. وبالتالي، تؤيد غانا مواصلة تنفيذ تدابير ترمي إلى دعم فعالية وجود الأمم المتحدة في البلدان النامية من خلال آليات التنسيق المعززة التي يجب أن تعتنق مبدأ الملكية القطرية والقيادة القطرية. ونتطلع أيضا إلى الوثيقة التي ستصدر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ موضحة الأدوار والمسؤوليات في مجال التعاون التقني.

ونرحب بالإجراءين ١٦ و ١٧ المتعلقين باقتراح إعادة تشكيل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ونتطلع إلى مزيد من المعلومات عن الدور ذي القيمة المضافة المتوقع من المنصب المقترح إنشاؤه لأمين عام مساعد ثالث. وتؤيد غانا تنفيذ الإجراء ١٧، وتنادي بأن تكون وحدة تخطيط السياسات ملحقة بمكتب وكيل الأمين العام، مما يؤدي إلى وضع السياسات داخل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على نحو متسق ومتماسك.

وإعادة التشكيل المقترحة لمكتب مستشار المهمات الخاصة في أفريقيا لها مغزاها، لأنها ترمي إلى ضم الوحدات المشتتة حاليا والتي يقتصر تعاملها على القضايا المتعلقة بأفريقيا، في مكتب واحد رفيع المستوى. ونثق بأن عملية إعادة التشكيل هذه التي من شأنها أن تعكس أولوية أفريقيا في الخطة المتوسطة الأجل، سيكون لها صفة الدوام المطلوبة بقدر ما تظل أفريقيا تحظى باعتبار ذي أولوية من الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، نتوقع أن تتطلب آلية تمويل ذلك المكتب إجراء تعديل لمخصصاتها الحالية في إطار البعثات السياسية الخاصة. وفضلا عن ذلك، نأمل أن تكون صياغة الإجراء ١٨ الذي يحدد نطاق مهام مكتب المستشار بأنها تقتصر على الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية، غير مقصودة وليست قرارا متعمدا بتقييد دور المكتب وقصره على الجمعية العامة مع استبعاد مجلس الأمن. كما أن هناك محافل أخرى مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، موجودة ومهمة وتخدم مصالح أفريقيا.

وفي ضوء المساهمات المهمة التي يمكن أن تقدمها مجموعات المجتمع المدني والقطاع الخاص في إنجاز بعض الأهداف الأساسية للأمم المتحدة، بوسع غانا أن تقر تنفيذ الإجراءين ١٩ و ٢٠، على أساس أن يتم هذا التنفيذ وفقا للمتطلبات التشريعية القائمة، وأن تراعي الاقتراحات

المضمونية المطروحة لتحقيق هذا الغرض الطابع الدولي للأمم المتحدة، وأن تكون متسقة مع مقاصد الميثاق ومبادئه.

وفيما يتعلق بالإجراءات ٢١ إلى ٢٣ ينظر وفد بلادي بعين الرضا إلى الالتزام باستعراض عملية توزيع الموارد على أساس دائم. ونحن مستعدون للنظر على حدة في كل إجراء مقترح على أساس ميزاته الخاصة. ومع ذلك، نعتقد أنه من الضروري أن نؤكد دعمنا للخطة المتوسطة الأجل بوضعها الحالي، وأن نعرب عن تشككنا في جدوى الاستعاضة عنها بالخطة القصيرة الأجل التي تمثلها ميزانية فترة السنتين. ونعتقد أن الخطة المتوسطة الأجل - باعتبارها الوثيقة الاستراتيجية التي نتصور من خلالها أهداف المنظمة، ونسترشد بها في التركيز على تنفيذ الأهداف ذات الأولوية التي تترجم بدورها إلى ميزانيات لفترة سنتين، ينبغي أن يشارك في وضعها كل أصحاب المصالح، بما في ذلك اللجان الرئيسية الموضوعية ذات الصلة والأمانة العامة. وهكذا ينبغي أن تكون اللجان الرئيسية ذات الصلة هي المسؤولة عن وضعها وإقرارها.

بيد أن وفد بلادي بوسعه أن يؤيد مخططا مجملا لميزانية يتم إعدادها لتعكس الخطة المتوسطة الأجل ذات السنوات الأربع، شريطة أن تتضمن السنتان الأوليان مخططا ثابتا ومرهونا بموافقة الجمعية العامة، بينما تظل السنتان المتبقيتان بمثابة خطوط إرشادية عريضة لمتطلبات الموارد في المستقبل. ويمكن لغانا أيضا أن تنظر في تأييد ميزانية أقصر ولكنها كافية وأكثر اتساما بالاستراتيجية، إذا كان من السهل الحصول على التفاصيل التكميلية التي ستقدم بشكل منفصل، وإذا كانت لا تنتقص من قدرتنا على اتخاذ قرارات مستنيرة.

وفيما يتعلق بتعزيز نظام التقييم والرصد، يرى وفد بلادي أنه جزء لا يتجزأ من نظام الميزنة الذي يركز على النتائج، ويفهم أنه من أجل تشغيل نظام مرن في البداية، لا بد من وجود آليات قوية للمساءلة في النهاية. وعليه، فإننا نتطلع إلى الاقتراحات المتعلقة بالتقييم والرصد، ونتطلع بالذات إلى وضع نظام للتقييم يجري فيه استعراض الأداء المالي وتنفيذ البرامج بشكل متكامل، وصولا إلى تقرير أفضل للنتائج المحرزة وتكلفتها، وللاستعانة به في الرد على أسئلة من قبيل ما إذا كان نقص التمويل هو السبب الرئيسي في عدم إنجاز مجموعة ما من الأهداف.

ونتطلع إلى مزيد من التوضيحات بشأن الإجراء ٢٢، ونعتزم أن نناقش مع الوفود الأخرى كيف يمكن متابعة هدف توحيد جميع جوانب عملية صنع القرارات المتصلة بالميزانية في إطار اللجنة الخامسة؛ هذا إذا كانت ميزاته تبرر ذلك. وبالمثل، نتطلع إلى الشكل الجديد لميزانيات حفظ السلام التي ينوي الأمين العام وضعها اتساقا، على ما نأمل، مع المقتضيات التشريعية لنمط للميزنة يكون أكثر توجها نحو النتائج، ويبرر على نحو أفضل توزيع الموارد.

وتؤيد غانا الإجراء ٢٥ الذي يهدف إلى تعزيز تنقل الموظفين في أرجاء منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، نود أن نشدد على أن التنقل ينبغي تشجيعه لا كمجرد حل للقيود القائمة في شغل الوظائف في بعض مقار العمل، بل باعتباره وسيلة، ضمن وسائل أخرى، لتطوير الخبرات اللازمة لتشكيل آراء كبار المسؤولين. ويمكننا أيضا أن نؤيد الإجراء ٢٦ الذي يقترح رفع القيود المفروضة على عدد موظفي فئة الخدمات العامة الذين لهم أحقية الترقية إلى الفئة الفنية، على أن يكون مفهوما أن الزيادة المقترحة للحصة السنوية من مناصب الفئة الفنية الثانية المتاحة للمرشحين الناجحين في امتحانات فئة الخدمات العامة، لن تشوه بأي شكل من الأشكال الاعتبار الأول الذي يقضي بأن يعكس تشكيل الفئات الفنية لموظفي الأمم المتحدة بشكل منصف التوزيع الجغرافي العريض لدولها الأعضاء.

ويمكن لغانا أن تؤيد الإجراء ٢٧ المتعلق بالتغييرات المقترحة لمهام موظفي فئة الخدمات العامة وآفاق مسارهم المهني، والإجراء ٢٨ الذي يقترح تغيير وضع جميع موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة، واعتبارهم موظفين مدنيين دوليين. غير أننا نلتمس مزيدا من التوضيحات حول كيفية تأثير تلك التغييرات على مبدأ فلمنغ وعناصره المتصلة بالاقتصاد في التكاليف.

إن وفدي بوسعه أيضا أن يؤيد ترتيبات العمل المرنة المقترحة في الإجراء ٢٩، ما دامت تتعلق بالموظفين الموجودين فقط ولا تصبح أحد الاعتبارات في القرارات المتعلقة بتعيين الموظفين الجدد. والأمم المتحدة منظمة عالمية، ونتيجة لذلك، ينبغي أن تكون لمواطني جميع البلدان، النامية والمتقدمة النمو، فرص متساوية في العمل لها.

وأخيرا، يستطيع وفدي أن يؤيد الإجراءات من ٣٠ إلى ٣٦، رهنا بقليل من الإيضاحات التي سنسعى للحصول عليها خلال المشاورات غير الرسمية بشأن هذا الموضوع. ولكن، اسمحوا لي أن أشير إلى أننا نتطلع إلى المشاركة الفعالة من مكتب أمين المظالم في تسوية المنازعات بين الإدارة والموظفين. ونأمل أن يقدم الدعم اللازم إلى المكتب لتمكينه من الوفاء بالهدف المقصود منه.

وأود أن أختتم بتكرار تأكيد دعم وفدي لهذه الإجراءات التي قدمها الأمين العام وأن أعلن عن التزامنا بالعمل مع الوفود الأخرى بشأنها.

السيد تاكاهاشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إن زحف العولمة قد أسفر عن فرص لم يسبق لها مثيل للتبادلات وزيادة التفاهم المشترك بين الناس من مختلف الثقافات. والواقع أن العولمة عادت بالمنافع على كثيرين. وفي ذات الوقت، نعترف بأن هناك أناسا كثيرين لم ينتفعوا من العولمة وهم يعيشون حياة لا تفي بمطالبهم. وفي ظل هذه الظروف، هناك حالات عديدة تكون فيها القوانين القائمة التي تحكم الأنشطة البشرية العابرة للحدود الوطنية غير كافية. ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تستجمع الحكمة لتنشيط وظائف المنظمة والاستيثاق من أنها قادرة على الاستجابة لتحديات العصر الحالي. والخطوة الأولى تجاه تحقيق هذا الهدف هي ضمان خضوع الأمم المتحدة نفسها للمساءلة وإصلاحها بوضع برامج واضحة. وتعرب حكومة اليابان عن تقديرها للأمين العام كوفي عنان على اتخاذه زمام ا لمبادرة في الترويج لإصلاح الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أبدأ بعرض آراء اليابان وتوقعاتها فيما يتعلق باقتراح الأمين العام للإصلاح.

أولا، إذا ما اعتُمد قرار للجمعية العامة في مرحلة مبكرة لتوفير التوجيه والزخم للإصلاح ككل، على النحو الموصي به في تقرير الأمين العام، فإن اليابان ستدعم هذا القرار. ثانيا، تشجيع اليابان الأمين العام على الإسراع بتنفيذ عناصر الإصلاح التي تقع في إطار سلطته هو فقط ووفقا للقرارات والمقررات ذات الصلة التي اعتمدت من قبل. ثالثا، متى ما أُدخل إصلاح، ينبغي لنا، نحن الدول الأعضاء، أن نتابع عملية التنفيذ بطريقة سليمة وفي الوقت المناسب وأن نتحقق من النتائج.

والآن، أود أن أنقل آراء اليابان بشأن العديد من المجالات المشمولة في تقرير الأمين العام. وتولي حكومة اليابان أهمية خاصة للنقاط الأربع التالية.

أولا، تعتبر اليابان أن من الضروري للأمم المتحدة أن تعيد ترتيب برامجها وفقا لجدول الأعمال الجديد المحدد من خلال إعلان الألفية ومن خلال المؤتمرات العالمية للسنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وينبغي الاضطلاع بتحديد الأولويات وتحديد الوفورات المقابلة في استعراض عملية الميزنة

والتخطيط لزيادة المرونة والفعالية. وتوضيح نائبة الأمين العام فريشت لهذه النقطة في الأسبوع الماضي كان مشجعا.

ونعتقد أن من الضروري في هذا الصدد تخصيص موارد للأنشطة ذات الأولوية العالية بتحويل الموارد من الأنشطة ذات الأولوية الدنيا والتي فات عليها الأوان. وتتوقع حكومة اليابان تماما أن يحدد الأمين العام ويقترح أنشطة يمكن إيقافها أو التخلص منها. وهذا أمر ستكون له أهمية إضافية في ضوء الزيادة المحتملة في الميزانية الحالية. وإذا لم تنجح هذه الجهود و، نتيجة لذلك، ظل حجم ميزانية الأمم المتحدة يزداد، فإن اليابان التي تسهم بخمس الميزانية العادية، ستكون في موقف صعب بسبب خضوعها للمساءلة من قبل دافعي الضرائب فيها.

واسمحوا لي أن أوضح عملية وضع ميزانية الحكومة اليابانية. في هذه العملية، يضطلع مدير كل قطاع من قطاعات الوزارات اليابانية بدور هام في ترتيب الأولويات وتحديد الأنشطة التي ينبغي أن تلغى بسبب قيود الميزانية. ويتوقع دافعو الضرائب اليابانيون قطعا أن تُتبع نفس الطريقة في عملية وضع ميزانية الأمم المتحدة. ولذلك نحن نؤيد المبادرة المتعلقة بالأحكام التي تقضي بإعادة النظر بعد مدة معينة، المقترحة في تقرير الأمين العام.

ثانيا، تود حكومة اليابان أن تؤكد على أهمية تحسين إدارة مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتتطلع إلى اقتراح ملموس وفعال من المفوض السامي لبلوغ هذه الغاية. وينبغي لمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن يبذل كل جهد لتعزيز التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى ومعاهدها ووكالاتها المتخصصة، مع ضمان الاتساق في ولاياتها الخاصة والإعلاء من شأن المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان في المجتمع الدولي.

ثالثا، تولي اليابان أهمية خاصة لتحقيق مبدأ التمثيل الجغرافي العادل فيما يتعلق بموظفي الأمانة العامة. وبغية حل مسألة عدم التمثيل أو نقص التمثيل، تتوقع اليابان أن يضع الأمين العام برنامجا وأن يحدد أهدافا معينة لتحقيق التوزيع الجغرافي العادل، كما طالب بذلك القرار ٥٨/٥٥. وتقرير الأمين العام عن إصلاح إدارة الموارد البشرية، الوارد في الوثيقة A/57/293، لا يفي تماما بهذا المطلب، ونحن نتطلع إلى تقرير كامل خلال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة.

وفيما يتعلق بالاقتراح الرامي إلى رفع القيود عن عدد موظفي الخدمات العامة المؤهلين للترقية إلى فئة المهنيين، لا تعتقد اليابان أنه ينبغي ضمان الفرص لهذه الترقيات بزيادة نسبة التعيين من الخدمات العامة إلى الفئة المهنية. بل تعتبر اليابان أن من المستصوب زيادة فرص التعيين لمستوى الفئة المهنية من خلال امتحانات تنافسية قطرية وامتحانات الترقية من الخدمات العامة إلى الفئة المهنية، بتغيير هيكل الأمانة العامة المثقل بالوظائف العليا إلى هيكل هرمي الشكل على نحو أكبر، كما ذُكر في القرار ٢٤/٥١ وأعيد تأكيده في القرار ٢٣٥/٥٦.

رابعا، من ناحية زيادة كفاية الأمم المتحدة وفعاليتها، تتوقع حكومة اليابان مزيدا من التعاون الميداني بين منظومة الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى، وتبسيط التقارير وترشيد إدارة المؤتمرات.

ونرحب بتركيز الأمين العام على جهود الأمم المتحدة المبذولة في ميدان التنمية. وتأمل حكومة اليابان تعميق المناقشة المتعلقة بالمتابعة المتكاملة والمنسقة لسلسلة المؤتمرات الدولية الرئيسية في ميدان التنمية، بما في ذلك المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، وكيفية تحقيق أهداف هذه المؤتمرات. وتتوقع

حكومة اليابان أن تسهم المناقشات الجارية في إطار البنود الأخرى من جدول الأعمال في إصلاح الأمم المتحدة ككل.

وأخيرا ولكن ليس آخرا، أود أن أعلق على إصلاح مجلس الأمن. إن التقرير الحالي لا يغطي التغييرات الضرورية داخل الأجهزة الحكومية الدولية، مثل إصلاح مجلس الأمن، الذي كان يقوم فريق عامل بدراسته. إلا أن هذه مهمة هامة جدا لتعزيز الأمم المتحدة. وكما قال الأمين العام في الفقرة ٢٠ من تقريره (الوثيقة A/57/387)، ''لن يكون إصلاح الأمم المتحدة مكتملا دون إصلاح مجلس الأمن''.

إن توسيع مجلس الأمن بدون إضعاف فعاليته ممكن وضروري أيضا. وفي السنة القادمة، ستدخل مناقشة إصلاح مجلس الأمن عامها العاشر. وتعتقد حكومة اليابان أنه ينبغي لنا الآن، كخطوة عملية أولى، أن نركز على مناقشة مسائل من قبيل عدد مقاعد مجلس الأمن الموسع. وتنوي اليابان أن تعمل بجد في هذا المجال.

ونحن نتوقع أن يوفر التقرير الحالي مزيدا من الزخم للمناقشات، ونتطلع إلى مشاركة فاعلة من جانب الأمين العام في هذه المسألة.

وحكومة اليابان واثقة من أن الجهود التي نبذلها لإصلاح الأمم المتحدة ستسفر عن منظمة أكثر فعالية وكفاءة. واليابان مصممة على العمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها لتحقيق هذا الهدف.

السيد يوشينغكو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): تُنبئنا البيئة الحالية أن التحديات العديدة التي نواجهها كدول تحديات جماعية في الحقيقة وتتطلب ردودا جماعية. ونحن نعتقد أن الأمم المتحدة لا تزال أهم هيئة دولية لتوليد العمل الضروري المتعدد الأطراف والجماعي للتصدي للعدد الضخم من التحديات الدولية التي تنتظرنا. ولذلك، فإن تعزيز الأمم المتحدة جانب ضروري من عملنا.

ويسعد وفدي أن يخاطب الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال وأن يعرب عن تقديره لمبادرة الأمين العام في سعيه الذي لا يكل لجعل المنظمة منظمة موحدة في الهدف ومثالا يحتذى في الأداء.

إن سرعة تطور الأحداث العالمية تتطلب أن تحافظ الأمم المتحدة على سرعة خطواتها وأن تكون سريعة في تحديد مجالات المشاكل وإدخال التحسينات في نظام إنجاز أهدافها. ويوجد مجال لتبسيط الإجراءات والعمليات، ولتشكيل مجموعة جيدة من الأشخاص الموهوبين والمدربين، وللاستفادة من مزايا تكنولوجيا المعلومات إلى أقصى حد ممكن. وفي هذا الصدد اخترنا أن نبقى منفتحي الذهن وأن نرحب بالإجراءات العديدة التي اقترحها الأمين العام في تقريره المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات'' (الوثيقة A/57/387).

ونرحب على وجه الخصوص، بالتدابير التي اقترحها الأمين العام لتحسين التنسيق في منظومة الأمم المتحدة ولتقليل التكرار إلى أقصى حد ممكن أو التخلص منه سواء كان في الأنشطة أو التقارير أو المنشورات. وينبغي ألا يقتصر التنسيق الأفضل على ترشيد أعمال الأمانة العامة والهيئات الحكومية الدولية، ولكن الأهم أن يشمل كفاءة وفعالية المنظمة. ونحن ندرك أيضا أن التنسيق الأفضل سيحسن وضع السياسية والتخطيط.

ويتفق وفدي مع الأمين العام في أنه يوجد مجال لتنسيق وترشيد برامج العمل والتقارير. وقد أحطنا علما باقتراح الأمين العام لتحقيق هذه الغاية وسنكون مهتمين برؤية الطريقة التي يمكن بها دمج المواضيع ذات الصلة.

وبالمثل، يوجد مجال لتبسيط العمليات، ونحن نتطلع لاستعراض ميزانية برنامجية تعكس على نحو أفضل أولويات الأمم المتحدة في صيغة مبسطة يمكن أن يفهمها القراء من

غير الخبراء. ونتوقع أن تمكن الصيغة الجديدة من إجراء مداولات حول الميزانية أقل إضجارا، وتمكن في نفس الوقت من إجراء مناقشة جوهرية لمضمونها البرنامجي.

ويعتقد وفدي أنه يجب أن تتوفر للمنظمة قدرة موارد بشرية لتنفيذ التغييرات المقترحة. وثمة حاجة مستمرة لتحسين هذه القدرة بتوفير حوافز وفرص مناسبة لتمكين المنظمة من الاحتفاظ بأفضل مجموعة من ذوي المواهب واتخاذ التدابير اللازمة من أجل الاستمرار في تحسين المهارات.

ويفهم وفدي أيضا الحاجة إلى وسيلة فعالة لنقل رسائل الأمم المتحدة للحفاظ على استمرار دعم المجتمع الدولي للعمل النبيل الذي تقوم به منظمتنا. وفي حين أن ملايين الناس في العالم يمكن أن يكونوا على علم بوجود الأمم المتحدة، فإن عددا قليلا لديه معرفة كاملة بالدور الحيوي الذي تقوم به في حياتهم وبالأنشطة التي تقوم بها لتعزيز التنمية وصون السلم والأمن الدوليين. ومن الضروري دعم عملها بنشر الرسالة الصحيحة من خلال منشورات ووسائل اتصال مناسبة.

ويمكن أن تكون للإصلاح معان مختلفة. ويود وفدي أن يراه على أنه تحسين مستمر لنظام، لا مجرد تغيير من أجل التغيير أو بوصفه تدبيرا لتخفيض التكاليف. وفي نفس الوقت، فإن توفير أهداف وعمليات واضحة ضروري لتبديد أي قلق قد يساورنا تجاه وضع نُهج جديدة. وقد تابعنا عملية الإصلاح على مدى العقد الماضي ونعتقد أن الشفافية والمساءلة والمشاركة العالمية أثبتت أنها أفضل طريق لتحقيق نتائج ملموسة وضمان توفير الدعم للإصلاح. ولذلك، يسعدنا أنه سيجري النظر في تقرير الأمين العام من خلال عملية حوار وتبادل آراء غير رسمية ومفتوحة لمشاركة الجميع.

ويؤيد وفدي جهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام وسيشارك مشاركة بناءة في العمل الذي سيضطلع به في المستقبل. وفي هذا الصدد، هناك بعض الآراء الأولية التي أود الإعراب عنها. أولا، ينبغي أن تكون عملية صنع القرار المتعلقة ببرنامج الأمين العام لإجراء المزيد من التغييرات عملية مفتوحة وشفافة وذلك لضمان أوسع مشاركة ممكنة.

ثانيا، ينبغي أن تتمكن الوفود، من خلال عملية حوار مفتوح، من التمييز بين الإجراءات التي تدخل في إطار ولاية الأمين العام، وبالتالي فإنها جاهزة للتنفيذ الفوري، والإجراءات التي تتطلب موافقة الجمعية العامة أو إجراء من قبلها.

ثالثا، ينبغي أن نحاول إنهاء عملنا المتعلق بهذا البند في أسرع وقت ممكن، ولكن يجب أن نبقي نصب أعيننا أيضا أن الإصلاح عملية مستمرة؛ فبعض الإجراءات قد تحتاج إلى وقت لتطويرها أو دراستها. ويجب تجنب القرارات المتسرعة.

وأخيرا، مع أن وفدي على استعداد لتقبل مضمون أي قرار في إطار هذا البند، فإننا نعتقد أنه ينبغي أن يهدف القرار أكثر إلى توفير اتجاه عام واستراتيجي لمزيد من العمل المتعلق بإجراءات معينة بصورة أكثر تفصيلا، بدلا من أن يهدف إلى التحديد في هذا الوقت، مع أن وضع نقاط محددة قد يكون ضروريا في بعض الحالات. وهذه النتيجة تنسجم مع وجهة نظرنا بأن عملية الإصلاح في الأمم المتحدة عملية متواصلة.

ومنذ عامين، وأثناء قمة الألفية، كرر قادتنا المجتمعون في هذه الجمعية إيمانهم بقدرة المنظمة وميثاقها على إيجاد عالم يتمتع بالسلام والرخاء والعدل. ولكل من الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة دورا هاما تقوم به في هذا المجال. وينطبق ذلك بالتأكيد على الهيئة العالمية الوحيدة، ألا وهي الجمعية العامة. لذا، كان من الضروري أن نسعى إلى تنشيط

الجمعية العامة بما يسمح لها بأن تعيد التأكيد على دورها المركزي باعتبارها الهيئة الرئيسية المعنية بصنع القرار في الأمم المتحدة.

ويؤمن وفدي أيضا بأن الجمعية العامة تبقى الهيئة الرئيسية الوحيدة في الأمم المتحدة التي يحترم ويراعى فيها مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء. وهي أيضا الهيئة الرئيسية الوحيدة في الأمم المتحدة التي تشارك فيها جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة وبشكل ديمقراطي في عملية صنع القرار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ولاية الجمعية العامة تشمل جميع جوانب التعاون المتعدد الأطراف، وخاصة في مجال تعزيز وإدامة التنمية والنمو الاقتصاديين وصون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، ينبغي أن تبقى الجمعية العامة في وضع يسمح لها بالتأكيد على هذه الأدوار.

ومن المناسب وفي حينه تماما أن تدرج مسألة تنشيط الجمعية العامة في جدول أولويات الأمم المتحدة مرة أخرى. كما ترتبط هذه المسألة من جوانب كثيرة بالبرنامج الذي يقترحه الأمين العام لإجراء المزيد من التغييرات.

ولئن كان قد أنجز عدد من ممارسات إصلاح الأمم المتحدة وتعزيزها خلال السنوات العشر الماضية، فإن عمل الجمعية العامة بحاجة إلى مزيد من التعزيز، سواء من الناحية الداخلية أو من ناحية تحقيق مزيد من التفاعل المجدي مع هيئات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، خاصة مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولا تزال الفلبين ملتزمة بالسعي إلى تنفيذ العديد من التدابير المتفق عليها والتي لم تنفذ بعد، بغية تحقيق هذا الهدف. وبشكل خاص، نريد تنفيذ العناصر الرئيسية للقرارين ٥١/٢٤١ و ٥٥/٢٨٥، لا سيما الفقرة ١٤ من القرار ٥٥/٢٨٥، التي تشير إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات على أساس المناقشة بشأن التقرير عن أعمال المنظمة؛ والفقرتين ١٨ و ١٩ من القرار ٥٥/٢٨٥، وتتناولان إعداد التقارير وتخطيط الاجتماعات مع زيادة استخدام الميسرين من جانب الرئيس، عندما يكون ذلك ملائما.

ومن الضروري أيضا أن ننظر في سبل ووسائل تنفيذ أحكام الفقرة ١٢ من القرار ٥١/٢٤١، التي تنص على مشاورات غير رسمية بقيادة الرئيس أو أحد نواب الرئيس لمناقشة محتويات أي إجراء تتخذه الجمعية على أساس مناقشة التقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة. ولذلك، فإن تنشيط الجمعية العامة وتحسين كفاءتها ينبغي أن ينطلق من القرارات التي اتفق عليها بالفعل بشأن التنشيط بغية تحديد ما إذا كان يتم تنفيذها أم لا، أو للنظر في المدى الذي بلغه التنفيذ بغرض اتخاذ المزيد من الإجراءات. وينبغي النظر أيضا في تدابير جديدة وإبداعية. كما أننا نعتبر الورقة الغفل لرئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، بتاريخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، إسهاما إضافيا في ممارسة تنشيط الأمم المتحدة وتحسين كفاءتها أثناء هذه الدورة.

إن تنشيط الجمعية العامة، كما تصور الآباء المؤسسون للأمم المتحدة وكما أكده قادتنا بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الألفية منذ عامين، سيعيد التأكيد على إيماننا بهذه المنظمة والتزامنا بتعزيز الديمقراطية في دولنا والتعاون الدولي باعتباره الأداة الرئيسية للتصدي للتحديات الرئيسية لعصرنا.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): خلال العقود المنصرمة، اتسعت جداول الأعمال الدولية والعالمية للأمم المتحدة بشكل كبير. وقد جاءت المؤتمرات الكبرى للتسعينيات لتعزز هذا النطاق وهذا البعد بشكل لم يسبق له نظير. ويتعين على الأمم المتحدة إعادة هيكلة وتنشيط مع توفير الأدوات الضرورية لها كيما يمكنها أن تضطلع بمسؤولياتها المتزايدة. ولذا، كان من المستصوب أن يتجاوب الأمين العام مع هذه الاحتياجات من خلال تقديم

اقتراحاته للإصلاح. وبذلك، يدلل الأمين العام على حصافته وتبصره والتزامه. كما يثبت بذلك أنه أهل للثقة التي وضعناها فيه. ونحن نشكره على المبادرة التي اتخذها وكذلك على عرضه الموجز لتقريره صباح هذا اليوم.

ونحن نعتبر هذه المقترحات جزءا من العملية التي انطلقت في عام ١٩٩٧. لقد كان شاغلنا الفوري تحقيق الفعالية في الإدارة. ولذا، كان من الطبيعي أن نركز اهتمامنا على ترشيد الهياكل، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وإلغاء الازدواجية وتعزيز التنسيق واعتماد معايير لتقييم الأداء، لكن ثمة شواغل أخرى أيضا. ونعتقد أن هذه التغييرات لا بد وأن تدخل تحسينا على قدرة المنظمة على توفير الخدمات بمزيد من الفعالية. كما أنها لا بد وأن تعزز من قدرة الأمم المتحدة على أن تجسد تطلعات الدول والشعوب. وكما قال الأمين العام، ينبغي أن تكون هذه عملية متواصلة وليس مجرد حدث منفرد.

إن البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا، التي تترأس مجموعة الـ ٧٧ والصين، قد عبر عن آرائنا وتوقعاتنا العريضة إزاء هذا التقرير. واسمحوا لي الآن أن أنتهز هذه الفرصة لإبداء بعض الملاحظات الإضافية حول التقرير.

إن بنغلاديش ترى أن حقوق الإنسان مجال جدير بالاهتمام في إطار التدابير المقترحة، خاصة عندما يتعلق الأمر بدعم البلدان لبناء مؤسسات أقوى لحقوق الإنسان واستعراض نظام الإجراءات الخاصة وإجراءات الهيئات المنشأة بمعاهدات. وإذ يقوم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بوضع تقريره في العام القادم، نتوقع أن يتم التشاور مع الدول الأعضاء بالشكل الملائم.

إننا ندعم الاقتراحات التي قدمها الأمين العام بشأن إقامة تعاون أوثق مع المجتمع المدني. ونشيد باقتراح إنشاء فريق رفيع المستوى في هذا الصدد. كما نرحب بالتدابير المقترحة في مجال الإعلام والتوثيق. ونرى أن هذه التدابير تهدف إلى إرساء ثقافة الاتصالات في المنظمة. ونسلم بالحاجة إلى إبلاغ أوضح وأكثر تركيزا. ونحن مستعدون للعمل على إدخال تحسينات في هذا المضمار تشمل الأخذ بالتقنيات والتكنولوجيات الجديدة. ولا يمكن لنا إلا أن نعمل على الاستفادة بكل الأدوات والأساليب المحسنة المتاحة لنا، والتي تعددت وتنوعت كثيرا عما كانت عليه قبل عقد مضى.

وفي الوقت نفسه، علينا الإقرار بأن أي منظمة حكومية دولية مثل الأمم المتحدة، تضم دولا أعضاء ذات احتياجات متنوعة. وعليه لا بد من أن نأخذ في الحسبان المتطلبات المتنوعة للأعضاء الذين تقدم لهم هذه المنظمة خدماتها. ونؤيد الاقتراحات بشأن تقديم تقارير أكثر تركيزا. وهذا ضروري كيما تكون التقارير أكثر ميلا إلى الإبداع والتحليل في معالجة القضايا. وينسحب هذا بصفة خاصة على التقارير في مجالي التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لما بينهما من ترابط وتداخل. غير أن التقارير الموحدة المقترحة قد تنطوي على مسائل تتصل بالتوقيت والتسلسل الزمني لعمل اللجان والهيئات المختلفة. ونأمل في الحصول على مزيد من الإيضاح لهذه المسألة. وتمثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية أحد المجالات التي من الواضح أن وفدي يعلق عليها أهمية كبيرة. ونرحب بالاقتراح الرامي إلى توفير تماسك أكبر لتوصيل الخدمات بصورة أفضل في ذلك القطاع العريض. فالمناهج المقترحة، مثل البرمجة المشتركة وتجميع الموارد جديرة بالملاحظة. ونتوقع أن تدعم مثل هذه التحسينات بصورة أفضل البرامج الإنمائية والإنسانية. خاصة على مستوى البلد. وأود، في هذا السياق، لفت الانتباه إلى برنامج عمل بروكسل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالدول الأقل نموا. وبرنامج العمل هذا واضح بدرجة كبيرة ويحدد بجلاء الأعمال التي تتخذها الدول الأقل

نموا والمجتمع الدولي. ونحن في المرحلة الابتدائية لتنفيذه، ونأمل أن تسهم التدابير المقترحة لذلك في الجهود المبذولة في إطار جدود برنامج عمل بروكسل.

ومن المتوقع إصدار تقرير مفصل عن التعاون الفني في السنة القادمة. ومع ذلك، في حين يحدد التقرير الحالي المبادئ العريضة لتحديد الأدوار والمسؤوليات بين كيانات الأمم المتحدة، فهو يورد:

”ينبغي للكيانات ذات التواجد الميداني والخبرات الميدانية تقديم التعاون الفني“. (A/57/387، الفقرة ١٢٤ (د))

ومن هذه المرحلة، أود أن أؤكد أن هناك عددا من الصناديق والبرامج التي تفتقر لوجود ميداني، منها على سبيل المثال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ونحن نستفيد كثيرا من أنشطتها ونقدر عملها. ولذلك، أود أن أشدد، أنه ينبغي التقييم بصورة مناسبة للتأثير البرامجي، من أية إعادة توجيه لدعم الدول الأعضاء.

كذلك أود أن أؤكد أنه يتعذر في كثير من المناسبات، قياس مستوى الانحياز الذي وصله نشاط برنامج. ويصح ذلك بصفة خاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ويجب مراعاة ذلك حين اتخاذ القرار بشأن إنهاء البرامج.

ومن هذه المنظمة، لا يمكن المبالغة في تأكيد دور عملية التخطيط ووضع الميزانيات.

وحاليا، فإن خطة العمل المتوسطة الأجل لفترة السنوات الأربع تخدم بوصفها التوجيه السياسي الأساسي للأمم المتحدة. وقد اعتمدت الجمعية العامة واستعرضت الخطة بعد دراسة متروبة قامت بها لجنة البرنامج والتنسيق وبذلك العمل، روعيت جميع الولايات ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، في هذا الصيف وعندما استعرضت لجنة البرنامج والتنسيق الخطة الحالية، دمجت منها الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن جاهزون لنرى كيفية المزيد من تحسين أساليب عمل لجنة البرنامج والتنسيق.

ومما يتصل بلجنة البرنامج والتنسيق قضية الخطة متوسطة الأمد وأسبقياتها. وإذا كان للأهداف الإنمائية للألفية أن تعبر مجموعة الأهداف المركزية، فستكون هناك حاجة لبعض التوضيح بشأن كيفية توافق هذه الأهداف مع أولويات الخطة متوسطة الأجل.

وهناك الآلاف من الأيدي الخفية التي توفر الدعم الإسنادي لعملنا. ونمثل رعايتها مصدر قلق حرج بالنسبة لنا. وقد اقترح تقرير الأمين العام عددا من التدابير لإنشاء قوة عمل أكثر حيوية وكفاءة وأفضل إدارة.

وقد طلب الأمين العام توجيها واضحا في شكل قرار يصدر عن هذه الجمعية. ونحن ندين له بذلك. وأوضح الرئيس كافان إجراء يرمي بموجبه إلى تحقيق هذه الهدف، من خلال مشاورات تتسم بالشفافية، ومساعدة قلة من المعاونين تحت إشرافه. ونحن نؤيد هذه الاتجاه – ونشيد بالتزامه. ونثق كل الثقة بأن مساعينا المشتركة سوف تؤتى أكلها.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.